المتغيرات السياسية وأثرها على أداء منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية

دراسة ميدانية على منظمات الأعمال السياحية في مدينة عدن

عزالدين مثنى ناجي قاسم
قسم اقتصاد الأعمال-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة عدن
azadeenaltyel@gamil.com
DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v4i2.268

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى المتغيرات السياسية وأثرها على أداء منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية، من خلال دراسة أثر المتغيرات السياسية الداخلية وتحليلها (النظام السياسي، الاستقرار السياسي)، والخارجية (العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية) على أداء منظمات الأعمال السياحية في اليمن.

وقد وضعت الدراسة تصورًا نظريًّا لشرح تلك المشكلة، واستخدمت منهجية وصفية للتعرف إلى النظام السياسي وقدراته وأنماطه والاستقرار السياسي ومؤشراته وعلاقته بالاقتصاد من جانب، والعلاقات الدولية والسياسية الخارجية من جانب آخر، وهدفت الدارسة إلى التعرف إلى المتغيرات السياسية وبيان ماهية منظمات الأعمال ووظائفها وإستراتيجياتها، ومنظمات الأعمال السياحية في اليمن؛ إذ استخدمت الدراسة أسلوب الحصر الشامل للعينة المستهدفة واستخدمت أيضًا المنهجية الوصفية التحليلية لبحث أثر المتغيرات السياسية في أداء منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، أهمها: أن نجاح منظمات الأعمال السياحية في أداء نشاطها نحو تحقيق أهدافها، يتوقف على مدى ملاءمتها وتكيفها مع المتغيرات المحيطة بها، وبناءً على نتائج التحليل، فقد تبين أن هناك علاقة تأثير إيجابي للمتغيرات السياسية بجميع أبعادها الداخلية والخارجية في تحسين أداء منظمات الأعمال السياحية في مدينة عدن.

المبحث الأول-الإطار العام للدراسة

أولًا-المقدمة:

تواجه جميع منظمات الأعمال في عصرنا الراهن تحديات كثيرة؛ نتيجة التغيرات السريعة والمستمرة في المحيط الذي تعمل فيه، وخاصة المتغيرات السياسية؛ لذلك فللمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية تأثير على منظمات الأعمال السياحية، فسياسات الدولة وقراراتها وخططها تشكل مجموعة من المتغيرات الأساسية المؤثرة في أداء منظمات الأعمال من خلال الممارسات السلوكية للمنظمات والأفراد العاملين فيها، تتأثر بالنظام السياسي والاستقرار السياسي للدولة من جهة، وفي علاقاتها وسياساتها الخارجية من جهة أخرى. وتشكل منظمات الأعمال العمود الفقري في الاقتصاديات الوطنية في الدول الرأسمالية، وتمارس هذه المنظمات النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة وغيرها من المجالات، باستثناء النشاطات التي تحتكرها الدولة، وتهدف هذه المنظمات عادةً إلى تحقيق الربح من أجل نموها وتحقيق أهدافها المستقبلية، وقد ازداد الاهتمام بمنظمات الأعمال عامة ومنظمات الأعمال السياحية خاصة في المرحلة الراهنة؛ حيث نمت وتزايدت واختلفت أحجامها بفعل التطورات التي يشهدها العالم يومًا بعد يوم.

وتُعدُّ منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية محور دراستنا واهتمامنا، وتُعدُّ هذه المنظمات أحد أهم الموارد الاقتصادية في اليمن؛ لذا فهي تشكل أهمية كبيرة في التوسع والقيام بالمشروعات الاستثمارية السياحية؛ إضافة إلى أهميتها القصوى بالنسبة للجذب السياحي والوصول إلى أماكن القصد السياحي، ومن هنا جاء اختيارنا لهذه الدراسة بعنوان: (**المتغيرات السياسية وأثرها على أداء منظمات الأعمال في الجمهورية اليمنية**)، وقد تم اختيار قطاع منظمات الأعمال السياحية في مدينة عدن مجالًا لتطبيق هذه الدراسة.

للإحاطة بجميع جوانب المشكلة موضوع الدراسة وتحقيق أهدافها قُسِّمت الدراسة إلى ستة مباحث: خصص الأول كإطار عام لدراسة، والثاني للمتغيرات السياسية، (السياسة ومفهومها وأهميتها وعلاقتها بالاقتصاد بشكل عام، المتغيرات السياسية بشقيها الداخلية (النظام السياسي، والاستقرار السياسي) والخارجية (العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية)، أما المبحث الثالث فقد خُصِّص لدراسة منظمات الأعمال السياحية وواقعها في اليمن، مفهوم منظمات الأعمال السياحية وواقعها في الجمهورية اليمنية أما المبحث الرابع فقد خُصِّص لإجراءات الدراسة، تطرّق إلى عرض نتائج التحليل للدراسة ومناقشتها وعرض اختبار فرضيات الدراسة، والمبحث الخامس: التحليل الوصفي واختبار الفرضيات، وتختتم الدراسة بالمبحث السادس الذي يعرض الاستنتاجات والتوصيات.

ثانيًا-مشكلة الدراسة:

تعاني منظمات الأعمال السياحية في اليمن من توقف في أعمالها، مما انعكس سلبيًا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، ونتيجة لأهمية قطاع السياحة بالنسبة لمعظم القطاعات الاقتصادية الأخرى، تُعدُّ المتغيرات السياسية من أهم عوامل بيئة الأعمال الخارجية العامة، التي تؤثر على أداء منظمات الأعمال السياحية في البلد، وكما هو معروف أن المتغيرات السياسية تلعب دورًا مهمًا على نشاط منظمات الأعمال، وإحداث تغيرات في أدائها نحو تحقيق أهدافها، فهذه المتغيرات مست العديد من قطاعات منظمات الأعمال، وأهمها قطاع منظمات الأعمال السياحية في مدينة عدن؛ حيث وجب على هذه المنظمات التكيف والتفاعل بمرونة عالية مع هذه المتغيرات من أجل الاستمرار والبقاء والنمو في نشاطها من جهة وقدرتها على مواجهة منافسيها من جهة أخرى.

لذا يمكن إعادة صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- ما المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمتغيرات السياسية؟

2- ما منظمات الأعمال السياحية وواقعها في الجمهورية اليمنية؟

3- هل يوجد أثر للمتغيرات السياسية الداخلية (النظام السياسي، والاستقرار السياسي) والخارجية (العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية) على أداء منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية؟

ثالثًا-أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1- إن الأهمية التي يكتسبها البحث مستمدة من أهمية الموضوع في حد ذاته؛ إذ يُعدُّ موضوع أثر المتغيرات السياسية من الموضوعات التي تفتقر إليها منظمات الأعمال، بما فيها منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية.

2- طَرَقَ الباحث موضوعًا في غاية الأهمية لم يتطرق إليه أحد-على حدِّ علم الباحث-في أي دراسة أكاديمية ألا وهو المتغيرات السياسية المؤثرة على أداء منظمات الأعمال في الجمهورية اليمنية؛ كونها دراسة حديثة في هذا المجال.

3- يمكن للدراسة وما ستصل إليه من نتائج، أن تفتح مجالًا جديدًا وحيويًّا أمام الباحثين في العلوم السياسية والعلوم الإدارية واقتصاد الأعمال السياحي، وهو مجال التأثيرات من هذه المتغيرات.

4- يمكن أن تمثل النتائج من الدراسة دليلًا متواضعًا لصانع القرارات في اليمن، وقطاع منظمات الأعمال السياحية على وجه الخصوص بأن التوسع والاستمرار والتكيف مع الأحداث عاملٌ مُهِمٌّ للغاية للوصول إلى الهدف المنشود.

رابعًا-أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1-التعرف إلى ماهية المتغيرات السياسية.

2-التعرف إلى منظمات الأعمال السياحية وواقعها في الجمهورية اليمنية.

3-دراسة أثر المتغيرات السياسية الداخلية والخارجية على أداء منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية.

خامسًا- أنموذج الدراسة:

بغرض تحقيق هدف الدراسة الأساسي يمكن وضع الأنموذج الآتي:

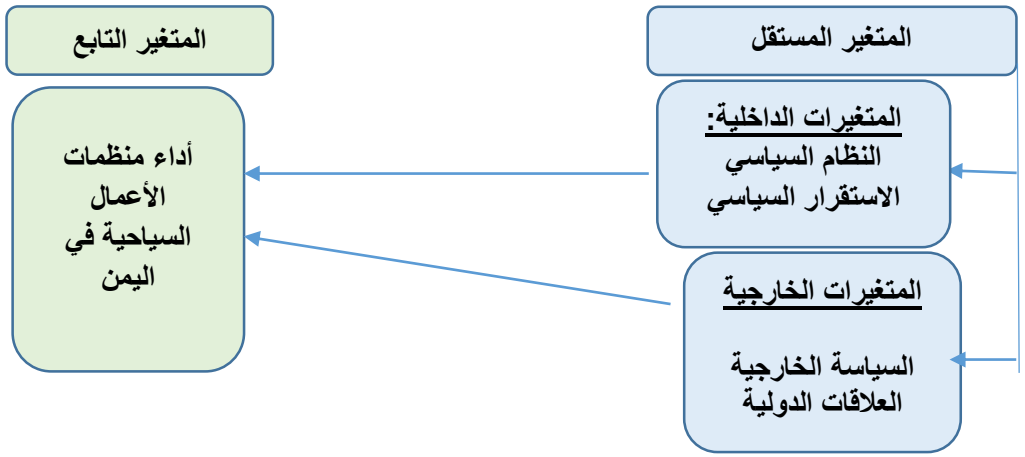

سادسًا-فرضيات الدراسة: من أنموذج الدراسة يمكن صياغة فرضيات الدارسة على النحو الآتي:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات السياسية الداخلية (النظام السياسي) على أداء منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات السياسية الداخلية (الاستقرار السياسي) على أداء منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية.

3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات السياسية الخارجية (السياسية الخارجية) على أداء منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية.

4- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات السياسية الخارجية (العلاقات الدولية) على أداء منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية.

سابعًا-منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها واختبار الفرضيات، ونظرًا لطبيعة هذه الدراسة وتوخيها الموضوعية والإحاطة بمشكلتها، بغية الإسهام الجاد في المعالجة الناتجة لها؛ فقد استخدم الباحث المناهج العلمية الآتية:

-المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات عن الظاهرة ووصفها.

-المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك لاختبار فرضيات الدراسة لمعرفة أثر المتغيرات السياسية (متغير مستقل) على أداء منظمات الأعمال السياحية (متغير تابع)، وتمت المعالجة الإحصائية والتحليل للبيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss)، وذلك بالاعتماد على البيانات الخاصة في الاستبانة.

تاسعًا- عرض الدراسات والبحوث السابقة:

من خلال تتبع الباحث للدراسات السابقة فإنه لا توجد دراسة سابقة عرضت موضوع المتغيرات السياسية وأثرها على أداء منظمات الأعمال السياحية بشكل خاص وبالذات على المستوى المحلي، إلا أنه توجد بعض الدراسات التي عرضت جزئيات من مشكلة الموضوع أو عرضت مشكلة موضوع الدراسة كجزء من مشكلة موضوعها أو عرضت أحد متغيرات الدراسة، ويمكن سرد بعضٍ من أهم هذه الدراسات في الآتي:

الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل:

1. دراسة(الغرباني 2001م)، السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية، دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار.

هدفت هذه الدراسة إلى حصر المتغيرات وأبعادها وتأثيرها في السياسة الخارجية اليمنية، سواء أكانت داخلية أم خارجية في مرحلة التسعينيات؛ ولمعرفة كيف يواجه صانع القرار السياسي الخارجي اليمني المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الأمن الوطني من دول الجوار ودول القرن الإفريقي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان أهمها: دراسة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة للسياسة الخارجية اليمنية في تلك المدّة، وبينت الدراسة أن المتغيرات المؤثرة جعلت صانع القرار السياسي اليمني يبحث عن بدائل؛ حيث أصبحت من أولويات السياسة الخارجية، من خلال إعادة العلاقات مع دول الجوار بعد انهيارها، وقد كشفت الدراسة مدى تأثير الفساد المالي والإداري في صنع القرار السياسي الخارجي، فهو يمثل مظهرًا من مظاهر الخلل الذي يعيق صناعة القرار بكل جوانبه، وخاصة القرار السياسي الداخلي، وكشفت الدراسة أيضًا أن اليمن تفتقر إلى إستراتيجيات وخطط أمنية لحماية ظهرها المكشوف.

2. دراسة (الدباغ 2011)، دراسة في النظام السياسي السويسري

هدفت الدراسة إلى تقويم فرضيات البحث على أساس نجاح الدولة السويسرية في اختيار النظام السياسي المجلسي نظامًا للحكم، تمكنت من خلاله من حفظ استقرارها واستمراريتها لمدّة طويلة من الزمن، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن النظام السويسري وإن كان قائمًا في الأصل على مبادئ النظام المجلسي، إلا أنه لا تتوافر فيه جميع خصائص هذا النظام، وأن الواقع العلمي أثبت أن النظام المجلسي يتمتع بقدر كبير من الاستقرار؛ مما يؤدي إلى اكتساب أعضائه وزنًا سياسيًا مهمًا، وأظهرت الدراسة أن نجاح هذا النظام يرجع إلى طبيعة السويسريين المعتدلة وإلى أنه لا توجد صراعات حادة بين الأحزاب السياسية التي تقاسم مقاعد البرلمان.

3. دراسة (نور الدين 2016)، المتغيرات الدولية المعاصرة وانعكاساتها على سيادة الدول

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف بداية من تحديد أهم المتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية، وما كان لها من آثار وانعكاسات على صعيد العلاقات الدولية بشكل عام، وعلى السيادة الوطنية للدول بشكل خاص، والوقوف عند أبرز تلك المتغيرات والكشف عن أبعادها والدور الحقيقي لها، وما كان له من تأثير في سيادة الدول، وتوصلت الدراسة أيضًا إلى تحقيق مجموعة من النتائج، أهمها: بُعد الدراسة وتحديد أبرز المتغيرات الدولية المعاصرة والدور الذي يقوم به الفاعلون على الساحة الدولية وتنوع طبيعة تلك الأدوار التي يقومون بها، وبينت الدراسة أيضًا أن العلاقات الدولية لم تُعدُّ تقتصر على العلاقات الرسمية بين الحكومات، بل يجب أن تمتد لتشمل العلاقة بين كافة الفاعلين الدوليين، وأنها أيضًا يجب ألا تقتصر على دراسة الجوانب والأبعاد السياسية، وإنما يتعين أن تمتد لتشمل جميع الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية؛ أي بحسب نظرة علم العلاقات الدولية وطبيعتها.

4. دراسة (الخريشا 2017)، التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن

تأتي هذه الدراسة في إطار زمني يمتد من (1999-2017م)، وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى التنمية السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي، وبيان مرتكزات الاستقرار السياسي، إضافة إلى الدور الذي يؤديه النظام السياسي في إحداث التحولات السياسية المطلوبة، وبيان التحديات التي تواجه عمليات التنمية والإصلاح السياسي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أكدت الدراسة على الفعاليات السياسية الرسمية وغير الرسمية في المملكة أن الشروع بعمليات التنمية يمثل مطلبًا شعبيًّا، وليس صراعًا بين قوى المعارضة والحكومات المتعاقبة، كما أن الحكومات المتعاقبة واجهت تحديات سياسية واجتماعية فرضت توفير نوع كافٍ من الاستقرار السياسي، وتوصلت الدراسة في النهاية إلى أن الثقافة السياسية تؤدي دورًا مهمًا في عملية بناء الدولة وتنميتها؛ إذ تمثل نسقًا متبادلًا بين النظام السياسي والمجتمع.

ثانيًا-الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع:

5. دراسة (سليطين 2007)، الإدارة الإستراتيجية وأثرها في رفع أداء منظمات الأعمال " دراسة ميدانية على المنظمات الصناعية في الساحل السوري"

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح الإدارة الإستراتيجية ودواعي تطبيقها في منظمات الأعمال وتشخيص واقعي للظروف المحيطة بمنظمات الأعمال، وبيان أثر تطبيق الإدارة الإستراتيجية في أداء منظمات الأعمال، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: تشابه الظروف المحيطة بمنظمات الأعمال محل البحث مع الظروف المحيطة بمنظمات الأعمال، وذلك من: تسارع التغيرات في البيئة المحيطة بعمل منظمات الأعمال محل البحث، وتزايد حدة المنافسة التي تواجه المنظمات محل البحث، والتأثير الكبير للمتغيرات البيئية في أهداف وإستراتيجيات منظمات الأعمال محل البحث، وتوصلت الدراسة أيضًا إلى أن المنظمات الصناعية محل البحث لا تعتمد على مستشارين متخصصين في تصميم الإستراتيجيات عند الحاجة، كما بينت الدراسة أن تطبيق أسلوب الإدارة الإستراتيجية في منظمات الأعمال محل البحث يمثل ضرورة ملحة لها، وهو ذو تأثير إيجابي كبير في أدائها.

6. دراسة (صبري 2010)، العوامل الحرجة في التخطيط الإستراتيجي وأثرها على أداء المنظمة

هدفت الدراسة إلى إعداد إطار نظري خاص بالدراسة من الاطلاع على الأدبيات المعاصرة ذات الصلة المباشر بالدراسة، وأشارت الدراسة إلى التعرف إلى مدى تفهم وتطبيق العوامل الحرجة في التخطيط الإستراتيجي، وبينت الدراسة مدى تأثير العوامل الحرجة في أداء المنظمة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: التأكيد على أن الأهداف الإستراتيجية للمنظمة تتغير وتتبدل بتغير وتبدل حاجات ورغبات متلقي الخدمات، وأشارت إلى أن السعي وبشكل مستمر على إجراء التحليل البيئي، سواء الداخلي أو الخارجي للمنظمة للتعرف إلى كل من نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الخارجية للمنظمة، بما ينعكس على تحقيق أهدافها وتحسين مستوى الأداء على المدى البعيد، والتأكيد على بيان رسالة المنظمة، وأنها الأساس في تحقيق الميزة التنافسية على المدى البعيد.

7. دراسة (أحمد 2017)، التسويق السياحي وأثره في أداء شركات ووكالات السياحة والسفر

هدفت الدراسة إلى استعراض التسويق السياحي كمرجعية في إجراء دراسة تطبيقية ميدانية عن الشركات والوكالات السياحية في ولاية الخرطوم، وهدفت الدراسة للتعرف إلى أداء ونشاط الشركات ووكالات السياحية والسفر من جانبي القوة والضعف والفرص والتهديدات، والمساعدة في نشر الوعي في مجال الشركات والوكالات السياحية بتطبيق العلوم الإدارية الحديثة، وتوصلت الدراسة أيضًا إلى مجموعة من النتائج، أهمها: ضعف الأداء التسويقي لوكالات السياحة والسفر، وأنه لا يتوافر الوعي بأهمية صناعة السياحة لدى الرأي العام، وارتفاع تكاليف الرحلة للسودان وفقدان المصداقية في بعض الوكالات، وضعف بحوث التسويق في عمل وكالات السياحة والسفر، ولا توجد مواد بالتشريعات السياحية ترغم أصحاب الوكالات والشركات السياحية على العمل في السياحة الوافدة والمحلية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ومن مراجعتنا للأبحاث والدراسات السابقة التي عُرضت ونُوقِشت تبين أن هذه الدراسة ستسعى لدراسة (**المتغيرات السياسية الداخلية والخارجية وأثرها على أداء منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية**)، وهي فجوة علمية لم تتطرق لها الدراسات السابقة، التي عُرضت من جانب، ومن جانب آخر لم نجد أي دراسة تكلمت على المتغيرات السياسية وأثرها على أداء منظمات الأعمال على المستوى المحلي أو الإقليمي، وعليه سندرس هذه الفجوة.

وهذا ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة بأنها ربطت المتغيرات السياسية وأثرها على أداء منظمات الأعمال، وكما استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي من جانب وصف المتغيرات السياسية ومن جانب آخر استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب الحصر الشامل للعينة من جانب ثالث.

المبحث الثاني-مجالات السياسة وأهميتها وعلاقة علم السياسة بالاقتصاد:

يُعدُّ ميدان المعرفة السياسية واسع جدًّا، ولهذا فإنه لا يوجد موضوع في هذه الحياة يمكن أن يُعد غير مرتبط من قريب أو بعيد بالمعرفة السياسية، فهو يشمل العديد من المجالات، وتزداد أهمية السياسة بارتباطها بحياة الإنسان من خلال التطور المتسارع في عصرنا الراهن الموبوء بالمشكلات المعقدة والعمل لإيجاد حلول لهذه المتغيرات أو التفاعلات المعاصرة. وأخيرًا تُبرز العلاقة بين علم السياسة وعلم الاقتصاد، وتبين لنا بأنها علاقة واسعة وعميقة جدًّا، لذا يصعب أن نضع حدًّا فاصلًا بين الأنشطة السياسية والاقتصادية، فهما يختلطان بصورة واضحة، فنتائج البحوث الاقتصادية تدخل بشكل واضح في تحديد السياسة العامة وتسهم في تقييمها.

أولًا- مجالات علم السياسة:

إن موضوعات علم السياسة، التي تُعدُّ بحق صلب اختصاص علم السياسة وعلى الرغم من ذلك نجد أن أغلب الكتاب يلتقون على الرغم من اختلاف مذاهبهم حول هذه الموضوعات التي اتفق على تحديدها مجموعة من علماء السياسة في اليونسكو عام 1948 م، بعد أن اتفقوا على اعتماد عبارة " علم السياسية" لتحل محل "العلوم السياسية"؛ وحددوا لعلم السياسية موضوعات خاصة، تتمثل في الآتي (صعب، 1966: 131):

1- **النظرية السياسية:** تتضمن المجال الخاص بكيفية التوافق بين سلطة الدولة وحريات الأفراد المواطنين، ويبحث عن مدى الوسائل الكفيلة بصياغة الأهداف ومحددات سلطة الدولة في تعاملها مع حريات المواطنين وتحقيق التوازن بين الطرفين؛ بهدف تجنب دكتاتورية الدولة من جهة والفوضوية من جهة أخرى (الكبسي وآخرون، 2007: 23) ولهذا ارتبطت النظرية السياسية في أساسها مع الفكر السياسي حول سلطة الدولة وطبيعة علاقاتها مع الأفراد.

2- **النظم السياسية:** تطورت دراسة النظم السياسية تبعًا لتطور علم السياسة وأصبحت دراسة السلطة والوظائف التي يمارسها أي نظام سياسي ترتبط بتنظيم الدولة، وخاصة الحكومة من حيث الشكل والحجم والعمل بوصفها الإدارة التي تتحقق بها أهداف الدولة؛ لأن دراسة الدول وأشكال الحكومات وطريقة عملها من خلال الدساتير وسلطات الحكومات يؤدي إلى تطوير الدولة في مختلف المجالات (الشيب، ويحيى 2017: 16).

3- **العلاقات الدولية:** تتضمن العلاقات الدولية العلاقات والتفاعلات بين الدول بعضها البعض التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر في عملية التبادل، أو في السياسة الخارجية للدول والمجتمع الدولي ودراسة مؤسسات العلاقات الدولية والتمثيل الدبلوماسي بين الدول والمنظمات الدولية(عبد المعطي، محمد 1985: 25).

4- **التنظيمات الاجتماعية:** تُعدُّ هذه التنظيمات بمنزلة قوى اجتماعية مؤثرة على صانع القرار في النظام السياسي للدول، كما يدرس علم السياسة هذه التنظيمات انطلاقًا من كونه آلية رئيسة لتكريس الأنظمة ولتقديس حريات الأفراد.

ويؤكد الدكتور أحمد الكبسي وآخرون، بأن الأحزاب السياسية تسعى إلى تنظيم المجتمع للوصول إلى السلطة، في حين أن جماعات الضغط تستخدم النقابات والاتحادات أساليب لتحقيق مصالح أفرادها، ويؤدي الرأي العام دورًا مؤثرًا في صياغة السياسات الداخلية والخارجية للدولة (الكبسي وآخرون، 2007: 25) أي إن الدور الذي تؤديه هذه المكونات، وخاصة في ضوء تشتت القوة والنفوذ اليوم بفعل العولمة والمعرفة والتطور المستمر وبروز القوى المؤثرة في صياغة السياسات الداخلية والخارجية في الدولة ممثلة بالرأي العام

والإعلام، وقد يترتب عليه ظهور مجالات بحثية جديدة، منها صناعة القرارات والوظائف السياسية والسلوك السياسي.

ومن استعراضنا لمجالات علم السياسة يمكن القول إن النظرية السياسية تبحث في تصوراتها حول موضوع سلطة الدولة وعلاقتها مع الأفراد وحرياتهم في حين أن التنظيم السياسي يتضمن الحكومات ومؤسساتها وعملها وسلطاتها على وفق مبدأ الفصل بين السلطات بوصفها الأداة في تحقيق أهداف الدولة. وفيما يخص العلاقات الدولية نجد بأن العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية ترتبط بعلاقة تأثير متبادلة؛ أي إنه لا يمكن أن تتصور دولة تعيش منعزلة عن الدول الأخرى، وانطلاقًا من ذلك نجد أن هذه الجوانب تركز على الدولة في وضعها القانوني وعلاقاتها مع الدول الأخرى، في حين أن الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، والرأي العام تعالج الجانب الواقعي في علم السياسة، وقد ركزت الجوانب الثلاثة السابقة على الجوانب النظرية والتشكيلية.

ثانيًا- أهمية علم السياسة:

إن الإنسان كما وصفه الكثير من الفلاسفة أمثال أرسطو كائن سياسي وفضولي بطبيعته يحب الاستطلاع، والتعرف إلى ما يدور حوله، ومع التطور السريع لحياة الإنسان زادت أهمية علم السياسة، وتطور مع تطور علاقة الفرد بالجماعة، ولهذا فالاجتماع البشري ضروري لتحقيق الأغراض والمصالح، وما يترتب عليه من قيام المجتمع المدني؛ أي السياسي المسمى بالدولة؛ حيث إنه لا يوجد خلاف حول الطبيعة الإنسانية للظاهرة السياسية، وأنها محكومة في وجودها وصيرورتها بوجود الإنسان وصيرورته. كما يهتم علم السياسة بفهم السلوك السياسي للجماعة وطبيعة التفاعلات السياسية في المجتمع (بركات وآخرون، 1989 :14) وما يترتب عليه المجتمع البشري من تقارب المصالح وحدوث الصراعات القومية والإيدلوجية ونقص الغذاء، يؤدي بالضرورة إلى أهمية وجود سياسة أو سلطة سياسية ومدى الحاجة إلى الحكم الوازع ومنع التخاصم والتنازع وتوفير المتطلبات الضرورية لأفراد المجتمع.

مما سبق يتضح أن السياسة وكل ما يرتبط بها وترتبط به من الأهمية في مكانة حياة الإنسان وخاصة في وقتنا الحاضر المتلاحم والمتلاطم والموبوء بالمشكلات والمتغيرات المعاصرة والمعقدة، تهتم بفهم السلوك والتفاعلات السياسية في المجتمعات. وفي ضوء ما تقدم وباستخدام هذا العلم يمكننا ترويض الطلاب وتدريبهم على كيفية عمل الأبحاث السياسية التي ربما تؤدي إلى إيجاد حلول مناسبة للمشكلات المستعصية، كما أن هذه الأبحاث تزيد من مكانة علم السياسة وأهميته بين العلوم الأخرى.

ثالثًا-علاقة علم السياسة بالاقتصاد:

أصبح علم السياسة يعرف بأنه علم القوة في الجماعات البشرية، بينما علم الاقتصاد يعرف بعلم الثروة، ولقد كان الاقتصاد والسياسة يدرسان معًا، وهو ما يعرف باسم "الاقتصاد السياسي"؛ لأن التركيز فيه كان في النشاطات الاقتصادية ضمن إطار الدولة، وفي الوقت الراهن فإن الموضوعات الخاصة بالثروة والدخل والضرائب والسياسات النقدية وغيرها من الموضوعات التي يشترك فيها علم الاقتصاد والسياسة، وتتجلى صورة التداخل بين بينهما في الآتي (يحياوي، 2015: 34):

1- أن الضريبة والسياسات النقدية من مهام الحكومة بمساهمة رجال الاقتصاد.

2- توزيع الثروة الاقتصادية بين أفراد المجتمع من المسائل الإستراتيجية لحماية الاستقرار الداخلي للدولة، كما أن سوء توزيع الثروة يؤدي إلى انتشار الفوضى وحدوث الثورات.

3- العلاقات الدولية، التي تُعدُّ من اختصاص علم السياسة تحكمها في أغلب الأوقات العلاقات الاقتصادية، فأشكال التعاون بين الدول والقروض تتم بموجب قرارات سياسية.

إضافة إلى النهج السياسي لنظام الحكم، الذي يُعدُّ أهم القوى المحركة التي تقرر نجاح أو فشل الاقتصاد بالدولة، وأن المتغيرات في الأوضاع السياسية تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية وهذا ما يؤكده الدكتور سمارة حمود بقوله: " إن الاقتصاد مرآة تعكس السياسة فكل تطور اقتصادي يشهده البلد، لا بد أن يؤثر في وضعه السياسي، فكل منهما يخدم الآخر سلبًا أو إيجابًا، فالعلاقة وثيقة جدًا بينهما، كما يؤدي التصرف الخاطئ بكارثة رغم الإمكانيات الاقتصادية الجيدة لأي بلد (سمارة: 2019). وفي هذا المقام نجد أن الدول المتقدمة، وخاصة في الوقت الراهن تضع الهدف الاقتصادي هدفًا سياسيًا لتجعل سياستها في خدمته، ولذلك يلتقي علم السياسة مع علم الاقتصاد في عدد من الجوانب، تبعًا للآتي:

- تتأثر عمليات الإنتاج والتوزيع بنوع الحكومة القائمة في الدول.
- المشاكل الاقتصادية تُحَلُّ عبر القنوات السياسية في الدولة.
- السياسات الحكومية تؤثر على النشاطات الاقتصادية.
- تؤثر الظروف الاقتصادية السائدة في الأفكار والمؤسسات السياسية.

عمومًا فقد أوضحت تجارب بعض الدول على أهمية العوامل الاقتصادية في التأثير في قرارات وسياسات الدول المختلفة، وتزداد وقت الحرب عن أوقات السلم، كما أن هناك اتجاهات ثلاثة في تحديد علاقة السياسة بالاقتصاد، فيرى فريق بأن السياسة هي التي تؤثر في الاقتصاد، ومنهم من يرى أن الاقتصاد يؤثر في السياسة، والفريق الثالث يرى بأن العلاقة بينهما علاقة تفاعل وتأثير متبادل (بركات وآخرون، 1989 :24).

مما سبق يمكن القول إن هناك علاقة وطيدة بين السياسة والاقتصاد ناتجة عن التداخل الواضح بين الأوضاع السياسية والاقتصادية، ومع ذلك فالعلاقة متشابكة ومثيرة للاهتمام، فعندما تعصف مشكلات سياسية في البلد، نجد التأثير الأكبر في الأداء الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى أن البلد المستقر يساعد على زيادة النمو الاقتصادي وجلب الاستثمارات. ونتيجة لما سبق فالسياسة والاقتصاد كلٌّ منهما يؤثر ويتأثر في الآخر، فالنظام السياسي يحدد مدى التطور في القطاعات الأساسية للدولة، فلا إدارة ناجحة للاقتصاد بدون حنكة في السياسة، وأخيرًا ننوه بتقديم الاقتصاد على السياسة في المرحلة الراهنة والمقبلة؛ لأن الاقتصاد يصوغ شعارات ومراحل أنشطة النظام السياسي في الدولة.

المبحث الثالث- المتغيرات السياسية الداخلية والخارجية:

تشكل سياسات الدولة وقراراتها وخططها مجموعة من المتغيرات الأساسية المؤثرة في منظمات الأعمال، وعليه فالممارسات السلوكية للمنظمات والأفراد العاملين فيها تتأثر بالنظام السياسي والاستقرار السياسي للدولة من جهة، وفي علاقاتها وسياساتها الخارجية من جهة أخرى.

(1) المتغيرات السياسية الداخلية:

أولًا- النظام السياسي:

يُعدُّ النظام السياسي أحد أهم المتغيرات السياسية التي تواجهها منظمات الأعمال؛ لأنه يقوم بتنظيم الحكومات ومؤسساتها التي ترتبط بالدولة، كما يتضمن القضايا الخاصة بين المواطنين والنظام بشقيه الحكومي وغير الحكومي، إضافة إلى البيئة التي يعمل بها النظام، كما أنه لا يتسع المجال هنا لعرض تفصيلي للنظام السياسي.

إلا أننا سنتطرق إلى بعض العناصر، التي تُعدُّ مؤشرًا سياسيًّا، تهم الدراسة محل البحث.

1- مفهوم النظام السياسي والقطاعات المكونة له:

أ- **مفهوم النظام السياسي:** على الرغم من الخلافات السائدة حول مفهوم النظام السياسي، إلا أنه قد يأخذ مجالًا واسعًا في ظل التطورات التي شهدتها الدول المعاصرة للنظام السياسي، حتى أصبح مفهوم النظام السياسي ممثلًا للدولة بكل ما تحتويه، فالنظام السياسي أعم وأشمل من نظام الحكم وما يحيط به من ظروف فلسفية وواقعية، كما أن هناك خصائص أساسية توجد في كل الأنظمة، تتمثل في الآتي (نافعة، 2002: 228):

- وجود وحدات فرعية للنظام، ومجموعة من الوحدات المتبادلة بين هذه الوحدات.
- وجود شبكة من الاتصالات بين وحدات النظام وبقية أجزائه مع وجود آليات عمل تعمل على بقائه واستمراره.
- وجود مجموعة من الموارد للنظام تعود بالنفع العام للدولة.
- وجود بيئة داخلية وخارجية يعمل النظام في إطارها.

وفي ضوء ذلك يمكن أن نعطي مفهومًا للنظام السياسي، كما عرفه (موريس ديفرجيه) بأنه " مجموعة الحلول اللازمة لمواجهة المشكلات التي تثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة (ديفرجيه، 1984: 56) ومن خلال تُعدُّد وتنوع التعريفات نجد أن النظام شبكة من التفاعلات والعلاقات بين الوحدات الفرعية وأطراف النظام تقوم على أساس الاعتماد المتبادل؛ أي إن كل طرف يؤثر ويتأثر بالطرف الآخر، سواء في المحيط الداخلي أم الخارجي.

ب- **القطاعات المكونة للنظام السياسي:** يوجد العديد من الفاعلين في البيئة الداخلية للنظام السياسي يؤثرون ويتأثرون بهذا النظام، إلا أنه يمكننا تقسيم القطاعات المكونة للنظام السياسي على قطاعين رئيسين، ومنهما يبرز نظام قائم يمارس مهامه ووظائفه واختصاصاته.

القطاع الحكومي: يُعدُّ القطاع الحكومي أحد القطاعين المكونين للنظام السياسي، والقطاع الحكومي يتكون من مجموعة من السلطات والمؤسسات، التي تشارك في صنع وتنفيذ القوانين والسياسات العامة في الدولة، كما يشمل جميع الفاعلين، ونقصد بالقطاع الحكومي هنا المتمثل بالفعلين المباشرين والمتمثلين بالسلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية).

القطاع غير الحكومي: يتضمن هذا القطاع العديد من المؤسسات والفاعلين غير المباشرين، التي تمارس دورًا سياسيًا مباشرًا أو غير مباشرًا، ويتكون هذا القطاع من المؤسسات والفاعلين غير المباشرين، يتبين أبرزهم في الآتي (الرواف وآخرون، 1989: 186):

- الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.
- الرأي العام وجماعات المصالح.
- الثقافة السياسية التي تحدد السلوكيات المنتظرة بين مجموعة من الأشخاص والأوضاع الاقتصادية القائمة تمارس دورًا سياسيًا قويًا؛ لأن الوضع الاقتصادي في البلد يحدد النظام السياسي، كما أن النظام يسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي أفضل.

مؤشرات فعالية النظام السياسي: إن أداء النظام السياسي في أي دولة لوظائفه يُعدُّ مؤشرًا للحكم على مستوى الأداء الفعلي للجهاز السياسي، وهذه القدرات تساعد في تقييم فعالية النظام، وأهمها يتمثل في الآتي (العدوي، 2013: 24):

القدرة التنظيمية: تتمثل القدرة التنظيمية بما يملكه النظام من مهارات في تنظيم وإدارة شؤون الدولة؛ أي إنها تؤدي دور المنسق بين الأنشطة الفردية والجماعية في ضبط السلوك الاجتماعي، بالإضافة إلى أنها تمثل أحد التحديات أمام النظام السياسي في ظل تراجع دور الدولة عن الإنتاج وظهور دور المنظم الأكبر للتفاعلات والأنشطة في داخلها؛ إذ يمثل تحديًا أمام النظام السياسي في أداء وظائفه.

القدرة الاســـتخراجية: تعني قدرة النظام في الحصـــول على موارد من بيئته تحقق نموه واســـتمراره، كما أن قدرة النظام الاستخراجية، يمكن إجمالها في الآتي (العدوي، 2012: 57):

- القدرة على فرض الضـــرائب والرســـوم لتمويل أنشـــطة الدولة.
- قدرة النظام على اســـتخراج واســـتغلال الموارد بطريقة اقتصادية، وعدم العبث بها.
- القدرة على اســـتخدام الطاقات البشـــرية والجغرافية في تحقيق التنمية الشاملة بالمجتمع.

يتوقف نجاح النظام لدولة ما على مصـــداقيته لدى الجماهير في ممارسة قدرته الاستخراجية على مستوى الشفافية، التي يتيحها حول اســـتغلال الموارد الموجودة في بيئته وكيفية توزيعها.

القدرة التوزيعية: تُعدُّ من أهم المؤشـــرات في قياس فعالية النظام السـياسـي في إطار توزيع الموارد داخل المجتمع، التي تختص بممارســـة الســـلطة والمشـــاركة فيها لجميع القوى السياسية، وتختص أيضًا بمسألة العدالة بين الأقاليم والمناطق من جانب النظام السياسي في المجتمع (العدوي، 2013: 25). أي أن القدرة التوزيعية مســـألة مهمة في أي نظام ســـياســـي، يســـعى إلى التوزيع العادل لموارد الدولة ســـواء السـياسـية أو الاقتصـادية؛ حيث إن مسـألة التوزيع بصـفة أسـاسـية ترتبط باستمرار واستقرار النظام السياسي ذاته.

القدرة الرمزيـة: تعني قـدرة النظـام بقيم المجتمع وتطلعـاتـه وإثارة مشـاعر الانتماء والهوية المشـتركة، والتأييد والمسـاندة للنظام السياسي في الدولة والحفاظ على استمراره واستقراره، وتتوقف هذه القدرة على جدية النظام في الحفاظ على الثوابت المعنوية للشـــعب ومصـــداقيته لهم، ومن جهة أخرى قد تمثل تحديًا أمام النظام في ظل التطور التكنولوجي واختراق الحدود الفاصـــلة بين الدول وظهور مصـــادر غير النظام تمارس وظائفه، من خلال آليات التأثير في ثقافات الشـــعوب (العدوي 2013: 26).

القدرة الدولية: تتجسـد هذه الفعالية مع قدرة النظام في دولة ما مع الأنظمة الأخرى، سـواء في التغلغل في أنسـاق سـياسـية أخرى، أم من خلال تقديم القروض والمســـاعدات من أجل الهيمنـة أو الســـيطرة على الدولـة المتلقية بهدف اســـتغلال مواردها.

أنماط النظم السياسية:

سـيعرض الباحث التصـنيفات المعاصـرة والأكثر شـيوعًا في هذه المرحلة، ألا وهو التصـنيف المؤسـسـي للحكومات المعاصـرة، من حيث تطبيق نظام الفصـل بين السـلطات إلى ثلاثة أنواع، وهي: النظام البرلماني، والنظام الرئاسي، وأخيرًا نظام حكومة الجمعية.

- النظام البرلماني: يقوم النظام البرلماني على أسـاس تحقيق التوازن بين السـلطتين التنفيذية والتشـريعية، بحيث يتمتع البرلمان بالحق في سـحب الثقة من الحكومة مقابل تمتع الحكومة بحل البرلمان (هلال، ومسـعد 1994 :63) وعلى الرغم من ذلك يُعدُّ البرلمان مركز الثقل في هذا النظام، ويقوم على التعاون أو التدخل فيما بين السـلطتين على وفق ما يتمتع بـه البرلمـان في هذا النظـام من صـــلاحيات ومن أمثلة النظم البرلمانية النظام القائم في المملكة المتحدة، ويوصـف هذا النظام بأنه أكثر اسـتقرارًا نتيجة التنسـيق والإتقان من خلال طبيعة تكوينه بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

- النظام الرئاسـي: يُعدُّ النظام الرئاسـي من أهم النظم في هذه المرحلة، ويقوم على المبدأ الأساسي في الفصل بين السلطات؛ لأنه يقدم ضـمانة أسـاسـية لهذا الفصـل من خلال نظام الرقابة والتوازن بين السلطتين، وكذلك السلطة القضـائية التي تعمل بمنزلة الحكم والفيصل في حال وقوع خلافات بين السلطتين، يقوم على ركيزتين رئيستين:(عبد المعطي، محمد 1985 :63)

- الفصل التام بين السلطات العامة في الدولة.
- وجود رئيس جمهورية منتخب من الشـــعب، ويجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة.

وعلى وفق هذا النظام لا يستطيع الرئيس حل البرلمان، ولكن البرلمان يستطيع أن يقيل الرئيس.

- نظام الجمعية أو النظام المجلسـي: تُعدُّ سـويسـرا هي الأنموذج الناجح لنظام الجمعية، الذي يستمد مصدره من أفكار (جاف جاك)، حيث يربط هذا النظام بتطبيقات الديمقراطية شبه المباشـرة، ويتميز بأن جميع السـلطات تتركز بيد هيئة نيابية منتخبة، وعلى وفق هذا النظام تخضع السلطة التنفيذية خضوعًا تـامًّـا للبرلمـان الـذي يقوم بتوجيههـا وتحـديـد صـــلاحيتهـا واختصاصاتها، كما أن البرلمان لا يملك سلطة عزل الوزراء؛ لأنهم مسؤولون مسؤولية سياسية أمامه، وهذا ما يجعل السلطة التنفيذية في حالـة ضـــعيفـة بـالنســـبـة للبرلمـان (الـدبـاغ، 2011:579)

والجدول رقم (1) يوضح الفروق الأساسية بين الأنظمة السياسية

وجه المقارنة	النظام البرلماني	النظام الرئاسي	النظام المجلسي أو الجمعية
المجلس	يتحول إلى برلمان	يظل ثابتاً	يشمل السلطتين
السلطة التنفيذية	ثنائية السلطة، رئيس الدولة، الحكومة	في يد رئيس الدولة	لجنة يعينها المجلس
رئيس الحكومة	يعينه رئيس الدولة	رئيس الجمهورية	لا وجود له بل رئيس اللجنة

تعيين الهيئات الإدارية	يعينهم رئيس الحكومة	يعينهم الرئيس	المجلس يعيين الحكومة كاملة
المسؤولية الفردية	هيئة جماعية	الرئيس مسؤول عن السلطة التنفيذية	الحكومة هيئة جماعية
الفصل بين السلطات	الوزراء عادة يكونون أعضاء في البرلمان	لا يجوز أن يكون الوزراء أعضاء في المجلس	أعضاء الحكومة يكونون أعضاء في المجلس
المسؤولية القانونية والسياسية	الحكومة مسؤولية سياسياً أمام المجلس	الرئيس مسؤول أمام القانون	الحكومة مسئولة سياسيًا أمام المجلس
حق السلطة في حل البرلمان	رئيس الدولة	لا يحق للرئيس حل المجلس	للمجلس حل نفسه بنفسه
السلطة العليا في الحكومة	التفوق للبرلمان على الحكومة والمجلس	التفوق للمجلس	التفوق للمجلس
السلطة والهيئة الناخبة	الحكومة مسؤولة بطرق غير مباشرة أمام الهيئة الناخبة	الرئيس مسؤول مباشرة أمام الهيئة الناخبة	الحكومة مسؤولة بطريقة غير مباشرة أمام الهيئة الناخبة
مركز الثقل في النظام	البرلمان هو مركز الثقل	الرئيس هو مركز الثقل عمليًا	المجلس هو مركز الثقل

الجدول: من إعداد الباحث اعتمادًا على:
ـ سيفين. تانسي، نايجل جاكسون، **أساسيات علم السياسة**، نقله إلى العربي، د. محيي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2016م، ص198.
ـ محمد أحمد العدوي، **النظم السياسية في الخليج والجزيرة العربية قضايا معاصرة**، مرجع سابق، ص62-64.
ـ عثمان الرواف وآخرون، **مبادئ علم السياسة**، مرجع سابق، ص 197- 199.

2- الحكم الرشيد ودراسة النظم السياسية:

إن دراسة النظم السياسية وتصنيفاتها وقياس فعاليتها في البحث يسمى بمدى رشادة نظم الحكم، وهذا ما يجعل اهتمامات النظم السياسية ضمن الحكم الرشيد، ولقد تعاظم الاهتمام بالحكم الرشيد في العديد من الدول الاقتصادية المتقدمة والناشئة على حدٍّ سواء، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها العالم.

وعلى الرغم من ذلك اضطرت أغلب الأنظمة السياسية إلى الانتقال إلى ممارسة الديمقراطية وآليات التطور في الأداء السياسي بالاعتماد على مبدأ التداول السلمي للسلطة والمشاركة في الحياة السياسية، وأصبحت الدول تدرك أن التراجع الاقتصادي والتنموي أنما ينشأ عن الحكم غير الصالح وبذلك يجب تفعيل الحكم الرشيد؛ بما يتمتع به من خصائص ومؤشرات وعلاقته بالمجتمع.

أ- **مفهوم الحكم الرشيد:** يُعدُّ مفهوم الحكم الرشيد من أكثر المفهومات تداولًا؛ وذلك بتعدُّد وتنوع المعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ويسمى تبعًا لتُعدُّد هذه الاتجاهات بالحكم الجيد أو الحاكمية، ونكتفي هنا بتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ حيث نجد أنه قد أعطى تعريفًا أعم وأشمل للحكم الرشيد، فعرفه بأنه " ممارسة السلطة الإدارية والاقتصادية والسياسية لإدارة كافة شؤون الدولة، وهو ما يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات يُعبر من خلالها المواطنين والجماعات عن مصالحهم وخياراتهم والتمتع بحقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وحل خلافاتهم (إسماعيل، 2008: 5).

ب- **أبعاد الحكم الرشيد:** يُطوّر أفراد المجتمع عبر ثلاثة أبعاد سياسية تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطًا وثيقًا لإنتاج الحكم الرشيد، كما تُعدُّ هذه الأبعاد بمثابة الإستراتيجيات التي تحدد ملامح الحكم الرشيد.

- **البعد السياسي:** يتضمن البعد السياسي طبيعة النظام أو السلطة السياسية في الدولة وشرعية تمثيلها، ومدى توافق البيئة السياسية والقانونية مع متطلبات تطوير آليات السلطة السياسية في المجتمع، وإرساء هياكل مؤسسية تتواءم مع مرحلة التحول والتطور في طبيعة النظام السياسي ذاته، وتكيفه مع البيئة الداخلية والخارجية.

- **البعد الاقتصادي:** يتضمن البعد الاقتصادي عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية بالدولة، وطبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى، التي تتمثل بالنظام الاقتصادي المتبع بالدول وطرق التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية، ومدى إسهامها في التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات، وذلك عبر الإصلاحات الهيكلية(محمد، 2016 :17) يرتبط هذا البعد ببنية المجتمع ومدى استقلاليته عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من جهة أخرى، والقدرة على إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة والمساءلة وتقوم على إدارتها مؤسسات حكومية قادرة على التعامل مع قضايا الأموال الاقتصادية ومواردها وتضع مصلحة المجتمع وأفراده أولى اهتماماتها، كما يتجلى ترابط هذا البُعد من خلال أهداف الحكم الرشيد ودورها في عملية التنمية الاقتصادية.

- **أهداف الحكم الرشيد في تحقيق النمو الاقتصادي:** للحكم الرشيد أهداف عديدة في التنمية الاقتصادية تتمحور حول رفع المستوى المعيشي للمواطنين، وتوفير أساليب الحياة لهم، وتتبلور أهم هذه الأهداف من خلال نتائج الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، ومِن أبرزها الآتي (المطوري، 2011 :12):

-زيادة الدخل ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع.
-تحقيق الاستقرار السياسي والأمن الداخلي والخارجي.
-مكافحة الفساد.

- **البعد الاجتماعي:** يتمثل هذا البعد بطبيعة الإدارة العامة، ومدى كفاءتها وفاعليتها باتخاذ قراراتها والاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها، كما أن جودة ومرونة الحكم واتخاذ القرار الصائب لا يتحقق بشكل كامل إلا بالإبداع

والسعي المتواصل للهدف المنشود (خضير، 2019). وعلى الرغم من ذلك يجب اعتماد نظم للإدارة قائمة على الأداء على وفق معايير موضوعية وتكافؤ الفرص للجميع، إضافة إلى ذلك تُعدُّ الشفافية مهمة في هذا البعد؛ إذ إن إدارة الشؤون العامة من الحكومة لا بد أن تكون بطريقة سلسلة وشفافة وواضحة للعيان.

يتضح لنا من الأبعاد السابقة أنه لا يمكن تصور إدارة عامة فعالة بدون استقلالية من الضغوط السياسية ونفوذ رجال السياسة، ولا يمكن تصور مجتمع مدني دون استقلاليته عن الدولة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة السياسية والمحاسبة والشفافية، فجميع الأبعاد سالفة الذكر تمثل مزيج من التكامل والتفاعل فيما بينها.

ثانيًا-الاستقرار السياسي:

الاستقرار السياسي بكل أبعاده ومؤشراته السياسية والاقتصادية مؤشر على نجاح النظام السياسي وهدف تسعى له كل الدول والمجتمعات دون استثناء، وشرط لازم للنهوض والتطور وضرورة حتمية للنمو والتقدم والازدهار في كل المجتمعات.

1- مفهوم الاستقرار السياسي ومظاهره:

أ- **مفهوم الاستقرار السياسي:** لقد تعدّدت تعريفات الاستقرار السياسي، واختلفت من مدرسة إلى أخرى ومن باحث إلى آخر، وذلك لاختلاف خصوصيات كل دولة، وبذلك سنعرض أهمها، ويعرف الاستقرار السياسي بأنه: " قدرة النظام السياسي على القيام بوظائفه، والاستجابة لمطالب الجماهير والتكيف مع المتغيرات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها، على نحو يكسبه الشرعية السياسية اللازمة لاستقراره، ويحول دون تعرضه لأية أعمال عنف أو صراعات يصعب السيطرة عليها بالطرق السلمية في إطار الالتزام بالقواعد الدستورية (مكاوي، 2019)

مما سبق نجد أن الاستقرار السياسي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ أي إن الاستقرار السياسي هو محصلة أداء النظام عندما يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفعالة؛ أي بمعنى أن الاستقرار في النظام تعتمد على فعالية النظام السياسي وعلى التطور الاقتصادي في المجتمع.

ب- **مظاهر الاستقرار السياسي:** للاستقرار السياسي مظاهر عديدة تتعلق بالنظام وقدرته في المحافظة على ولاء المواطنين وثقتهم به، وكذلك قدرته على استثمار الظروف والتعامل مع الأزمات لاستيعاب الصراعات داخل بيئته، وتتعلق هذه المظاهر بمجموعة من الأبعاد، وهي على النحو الآتي:

- **مظاهر ذات أبعاد سياسية:** تتضمن الأبعاد السياسية كل ما يرتبط بالاستقرار السياسي من ناحية العنف والالتزام بالقواعد والقوانين، وبناءً على ذلك فإن هذا البُعد يتمثل في بُعدين رئيسين هما:

الابتعاد عن العنف السياسي الشعبي الحكومي: بحيث يُلجَا إلى العنف السياسي؛ بغرض التأثير أو السيطرة في الحكم إذا فشلت جميع الطرق المشروعة، وقد تلجأ بعض الحكومات إلى العنف السياسي من أجل المحافظة على بقائها واستمرارها بالسلطة (أحمد، 2017 :50).

- الالتزام بالدستور: ويتم ذلك من خلال مستويين: الأول قائم على احترام قواعد وأحكام الدستور من الحكومة والمواطنين، وهذا يُعدُّ مؤشرًا على الاستقرار السياسي.

أما المستوى الثاني: فيتضمَّن التعديلات الدستورية الجزئية أو إحلال دستور جديد محله، والأكيد أنه كلما كان هناك نوع من الثبات والانسجام والاستمرارية في الدستور ومواده كان مؤشرًا على الاستقرار السياسي (بوعافية، 2016 :218).

- **مظاهر ذات أبعاد اجتماعية:** تأتي هذه المظاهر في مقدمة مظاهر الاستقرار السياسي؛ وذلك مِمَّا يتمتع به النظام من وحدة وطنية متكاملة قائمة على العلاقات التفاعلية المتبادلة بين مكونات المجتمع المختلفة، وهذا ما يمنحه النظام من نظرة متساوية للمواطنين في علاقاتهم السياسية وتطلعاتهم السلطوية، المتماثلة في الآتي (الشاهر: 2019):

- التعايش السلمي بين جميع الفئات الاجتماعية، والتعاون والاندماج ضمن مؤسسات المجتمع المدني والمجتمعات السياسية والاقتصادية.
- اتساع قاعدة المشاركة السياسية، ومشاركة جميع الفئات والشرائح ضمن العملية السياسية، بحيث تتفاعل مع القدرات المتعلقة بالمؤسسات برضا وقناعة.

- **مظاهر ذات أبعاد اقتصادية:** تتمثل الأبعاد الاقتصادية للاستقرار السياسي في عملية تطوير تنمية المجتمع بشكل كلي ومتكامل وبكفاءة توزيع عادلة للموارد، الذي يؤدي إلى الآتي(صالح، 2019 :13):

- الاستغلال الأمثل للموارد وعدالة توزيعها، يجنب حدوث فجوة بين الموارد والاستخدامات التي غالبًا تمثل معضلة سياسية واقتصادية.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي وانخفاض درجة التفاوت في توزيع الدخول، ولهذا فالدول المتقدمة تميل للاستقرار السياسي أكثر من الدول النامية.
- المساواة الاقتصادية: تتمثل المساواة في المشاركة الاقتصادية في مجال الاستثمار والمساواة في الغرامات

والضرائب والتعرفة الجمركية، كما تشمل التناسب المطرد بين التنمية الحضرية والريفية ونسبة السكان إلى كل منهم.

2- مؤشرات الاستقرار السياسي:

لقد تعدّدت وتنوعت المؤشرات التي تقيس هذه الظاهرة، نظرًا لاختلاف درجتها، ولما تتسم به من نسبية من مجتمع إلى آخر، وكل هذا الاختلاف بين الباحثين ما جعل صعوبة تحديد مؤشرات للاستقرار السياسي؛ لذا يمكننا إجمال أبرزها، التي تتفق عليها معظم الدراسات، وأهمها يتمثل في:

- **نمط انتقال السلطة بالدولة:** المقصود هنا تغير رئيس الدولة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقًا لما هو متعارف عليه دستوريًّا يُعدُّ مؤشرًا حقيقيًّا للاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات أو الثورات، فهذا مؤشر على عدم الاستقرار.
- **شرعية النظام السياسي:** تُعدُّ الشرعية من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، والاستقرار يُعدُّ دلائل الشرعية السياسية، بمعنى أن النظام السياسي يكسب شرعيته من تحقيق مصالح الشعب وحماية حقوقهم وتظهر الشرعية بقبول الأفراد للنظام وخضوعهم له (سليمان، 2019).
- **قوة وقدرة النظام على حماية المتجمع وسيادته:** إن قوة النظام من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي لأي نظام سياسي؛ لأن قوة النظام دليلٌ على قوة الدولة وقدرتها على حماية الوطن وسيادته، كما يكسب النظام السياسي الشرعية في تدعيم الاستقرار السياسي.
- **محدودية التغير في مناصب القيادة السياسية:** تعبر القيادة السياسية عن النظام السياسي في السلطة وبقائها في مناصبها لمدّة طويلة ومحددة، مع تمتعها بالتأييد الشعبي داخل الدولة؛ لذا يمكن اعتباره مؤشرًا على نجاح النظام السياسي بالبلد.
- **استقرار البرلمان:** البرلمان ممثل الشعب في كل الأنظمة، فاستقرار البرلمان لوظائفه المنوطة به بنص الدستور يُعدُّ مؤشرًا للاستقرار السياسي.
- **الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية:** تُعدُّ المشاركة السياسية أساس الديمقراطية التي تتيح للأفراد التعبير عن آرائهم بحرية وحرية اختيار الممثلين أهم الوسائل في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي (الطيب، 2012 :27).

ويحدث العكس إذا غابت المشاركة السياسية، وحظر النظام للحريات تصبح المشاركة السياسية أزمة من أزمات التنمية السياسية، وهذا ينعكس سلبًا على الحياة السياسية محدثًا حالة من عدم الاستقرار السياسي.

- **غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية:** يُعدُّ العنف أهم المؤشرات لعدم الاستقرار السياسي، وتُعدُّ التهديدات والاغتيالات والانقلابات وأعمال الشغب وغيرها من أشكال العنف السياسي، وقد يأخذ العنف شكلين رئيسين هما(سليمان، مرجع السابق):

أ- العنف الرسمي: يحدث عندما يكون موجَّهًا من النظام ضد المواطنين أو ضد تنظيمات أو عناصر.

ب- العنف غير الرسمي: يحدث عندما يكون العنف موجَّهًا ضد النظام أو بعض رموزه من المواطنين أو جماعات معينة.

نجاح السياسيات الاقتصادية للنظام: يُعدُّ الاقتصاد أهم المؤشرات العامة للاستقرار السياسي في كل المجتمعات بمختلف أنواعها وأنماط الحكم فيها، فحينما يكون النظام السياسي مستقرًا فإن سياساته الاقتصادية وطاقته الوطنية ستسهم في تمويل المشاريع الاقتصادية لإنعاش السوق المحلية ويصبح مؤشرًا لاستقرار المجتمع (الطيب، 2012: 32).

وعليه فالنمو الاقتصادي يؤدي دورًا مهمًا في تحقيق الاستقرار؛ لأن النمو الاقتصادي يسهم في الحد من البطالة والفقر والتضخم، وعندما تصبح هذه الحالات في أدنى مستوياتها، فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي، أما إذا تراجع الاقتصاد الوطني وارتفع معدل الفقر والبطالة فسيؤدي طرديًّا إلى زيادة معدل الفوضى داخل المجتمع؛ مما ينعكس سلبًا فيسب حالة من عدم الاستقرار.

مما سبق فإن الباحث في هذه الحالة يكون أمام خيارين أحدهما الجمع بين الأسباب والمؤشرات لصعوبة الفصل بينهما، أو القيام بالفصل التحكمي لأغراض البحث، ولقد لجأ بالفصل بينهما وهو الخيار الذي أخذ به الباحث؛ لأنه قد يعطي صورة أفضل ومزيدًا من الإيضاح.

3- عوامل (أسباب) تحقيق الاستقرار السياسي: يتحقق الاستقرار السياسي من خلال مجموعة من الأسباب مترابطة مع بعضها، وهذه الأسباب تتمثل في:

- **الأسباب السياسية للاستقرار السياسي:** تؤثر طبيعة النظام السياسي، سواء أكان ديمقراطيًّا أو عسكريًّا في الاستقرار السياسي، فالسلطات التي تؤمن بالمشاركة السياسية والمبادئ الديمقراطية واستغلال الموارد هي المجتمعات الأكثر استقرارًا، في حين أن النظم العسكرية تتعامل مع الاستقرار بوصفه ناتج القوة المادية تجاه الفئات الاجتماعية الأخرى. وعلى الرغم من ذلك نجد أن الدول المتقدمة عسكريًّا والمتخلفة سياسيًّا، هي التي يهتز فيها الاستقرار السياسي لأبسط الأسباب، أما الدول التي تعيش حياة سياسية فعالة، هي الدول المستقرة والمتماسكة، التي تتمكن من مواجهة مؤامرات الأعداء ومخططاتهم (شافي، 2016 :17-19)

وكما يطرح د. الناصر دريد، إن أهم الأسباب السياسية للاستقرار السياسي، تكمن في الآتي (الناصر، وكاكه، 2017: 78):

أ- الإدارة المشتركة لتحقيق المصلحة المشتركة داخل البلد على الرغم من كل الظروف.

ب- الاحترام المتبادل بين أفراد المجتمع، وكذلك القادة السياسية.

ت- بناء أجهزة الدولة على أسس من الكفاءات وقاعدة النزاهة، وليس على المحاصصات والطائفية والمناطقية التي تثير النزاعات وعدم الاستقرار.

- **الأسباب الاقتصادية للاستقرار السياسي:** يوجد هنا ارتباط كبير بين الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي، فإن الوضع الاقتصادي اللازم لتحقيق الاستقرار السياسي يتم من خلال مجموعة من الأسباب، المتمثلة بالآتي (بوعافية، مرجع سابق: 324):

- المساواة الاقتصادية بين جميع فئات المجتمع.
- وجود الهيكل الاقتصادي القادر على التكيف مع الأزمات الاقتصادية.
- وضع السياسات والإستراتيجيات الاقتصادية التي تؤمن المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

- **الأسباب الاجتماعية للاستقرار السياسي:** يتحقق الاستقرار السياسي في أي مجتمع نتيجة وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية من مجموعة من الأسباب، وذلك على النحو الآتي:

- أن يعكس النظام القيم الثقافية والاجتماعية الأساسية للمجتمع.
- أن يعكس النظام سياسات ومصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع.
- أن يوجد النظام قنوات الاتصال القادرة على ربط جميع أجزاء الجسد المجتمعي؛ بحيث تشعر كل فئة أنها تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار.

من دراستنا للاستقرار السياسي نجد أنه يُعدُّ من المفهومات التي تتسم بالغموض والتعقيد، وأن الاستقرار السياسي من الظواهر النسبية التي لا تخضع للحكم المطلق، ويظهر ذلك من تنوع واختلاف المقومات والمؤشرات المصاحبة له، في حين يتأثر واقع الاستقرار السياسي في أي مجتمع بعوامل عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية وخارجية متداخله، فما قد يكون سببًا في استقرار مجتمع ما قد يكون سببًا لعدم استقرار مجتمع آخر، ولما تتسم به من نسبية من مجتمع إلى آخر، فكل التحديات والمخاطر لا يمكن مواجهتها إلا باستقرار سياسي، ولا استقرار إلا بديمقراطية وتنمية مستدامة.

(2) المتغيرات السياسية الخارجية:

إن البيئة الخارجية التي تتفاعل بها المتغيرات السياسية هو نظام كلي أكبر من المتغيرات السياسية؛ وإن المتغيرات السياسية ماهي إلا نطاق ثانوي مكمل لنظام البيئة؛ لذا لا يمكن للمتغيرات السياسية أن تتفاعل بمعزل عنها، حيث إنه لا يوجد اتفاق حول تحديد المتغيرات على الساحة الدولية ووصفها وترتيبها وحدوثها.

أولًا-السياسة الخارجية:

1- مفهوم السياسة الخارجية:

تُعدُّ السياسة الخارجية عملية تفاعل مستمرة لا تنقطع مع الأحداث الدولية، وكلما زادت أهمية الدولة في المجتمع الدولي زادت الأحداث التي تؤثر في مصالحها؛ لذا فالسياسة الخارجية لا تتوقف عند مجرد اتخاذ القرار، لكنها تستمر في المتابعة والتقويم على وفق الأحداث الدولية. فالسياسة الخارجية كما يرى نجيب الغرباني بأنها:" تعبر عن النشاط الخارجي لصانع القرار الرامي إلى تغيير البيئة الخارجية لدولة، كما أنها مجموعة ردود أفعال على المتغيرات الدولية" (الغرباني، 2002 :153) ويرى الباحث أن السياسة الخارجية في حقيقتها فعل واستجابة لأي وحدة دولية؛ لذا فهي تدرس الدولة بوصفها المصدر لبقية الوحدات الدولية، سواء أكانت منظمات دولية أم شركات متعدّدة الجنسيات.

2- المتغيرات الخارجية والتحول في أهداف السياسة الخارجية:

على الرغم من تنوع أهداف السياسة الخارجية وتباينها لكل وحدة دولية، وخاصة في ظل المتغيرات الراهنة، وأهم هذه الأهداف تتمثل بالآتي (الكبسي وآخرون، مرجع سابق: 234):

أ- **الحفاظ على استقلال وسيادة الدولة:** يُعدُّ الهدف المحوري، ووجوده يعني وجود الدولة أو النظام السياسي ذاته، وهو الهدف الأسمى والأعلى لأي وحدة دولية مهما كان نظامها وأيدولوجيتها أو قوتها، ويتحقق ذلك من عاملين:

- إقامة علاقات جيدة مع جيرانها والدخول في تحالفات مختلفة.
- الحصول على مساعدات ومعونات عسكرية واقتصادية والدخول في معاهدات وتكتلات عسكرية واقتصادية.

ب- **حماية أمنها والعمل على سلامة أراضيها ومواطنيها:** يُعدُّ الهدف المشترك الذي تلتقي عنده كل الدول وتعمل على توظيف إمكانياتها المادية والبشرية، وتستخدم الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية لتحقيقه واستمراره واستقراره (مقلد، 1991: 131).

ت- **تطور المستوى الاقتصادي:** إن تحقيق الرفاه الاقتصادي يستند إلى وجود قاعدة اقتصادية، فقد باتت القوة الاقتصادية تشكل أصل الدولة في المرحلة الراهنة ومدى نموها وفاعليتها في المجتمع الدولي، وعلى الرغم من اختلاف الوحدات الدولية وأنظمتها السياسية ورؤيتها لترتيب أولوياتها ومدى تحقيق أهدافها فكل ما هو ثابت يتغير بتغير الأهداف ذاتها، وبحسب ما تقتضي مصالح الدولة وطبيعة رؤيتها في المحيطين الداخلي والخارجي؛ لذلك فإن الأحداث الناشئة تجعل الدولة تحدد أهدافها على وفق الحركة الديناميكية التي تمر بها. (فهمي، 2001: 58) ونتيجة لذلك نجد أن أي دولة اليوم لا تعيش بشكل منفرد، بل تعيش في عالم مليء بالدول والمنظمات الدولية وبالمصالح المتشابكة والمترابطة ومليء بالتكتلات الاقتصادية

والسياسية، وهذا يعني أن الدولة لا تعيش اليوم منفردة في رسم مخططاتها وأهدافها، سواء العلنية أم السرية.

3- أدوات السياسة الخارجية:

يتضمن تحقيق الأهداف سابقة الذكر استخدام مجموعة من الأدوات وتعبئة العديد من الموارد والمهارات لتحقيق تلك الأهداف، ويرى د. بطرس، د. عيسى، أن أدوات السياسة الخارجية أربع أدوات، في حين يرى آخرون، أن المعونات الخارجية تُعدُّ أداة من الأدوات السياسية، وهذه الأدوات، تتمثل بالآتي(غالي، وعيسى 1998 :358):

أ- **الأدوات السياسية والقانونية:** تمثل القواعد المعترف بها في التفاوض والاتفاقيات والمعاهدات، ونلاحظ أن الدبلوماسية هنا تعني فن التفاوض، وهي أهم هذه الأدوات وخاصة في حالة السلم والحرب، لذا تُعدُّ أداة فعالة لكل الدول لتوطيد مركزها وتعزيز نفوذها وتأكيد هيبتها في مواجهة الدول والاعتراف القانوني بالحكومات والإعلان عن حياد دولة ما في سياستها الخارجية (الدبار، 2019 :19).

ب- **الأدوات الاقتصادية:** تتضمن الاتفاقيات في مجال التعاون التجاري والاقتصادي وكذلك المساعدات الاقتصادية والتعرفة الجمركية والاندماج الاقتصادي (علبوة، 75:2000)، وتأخذ مجالًا آخر يتمثل في المقاطعة الاقتصادية بفرض حصار اقتصادي لدولة ما على دولة أخرى، أو تفرض حظرًا على المؤسسات التي تتعامل مع هذه الدولة كالمقاطعة العربية لإسرائيل بعد عملية السلام والمقاطعة الأوروبية والأمريكية ضد ليبيا والأمثلة كثيرة.

ت- **الأدوات العسكرية:** تتمثل بالاستخدام المباشر وغير المباشر لقواتها في الردع والإرغام أو الدفاع والهجوم، وتأخذ طريق المساعدات العسكرية كأداة لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها.

ث- **المعونات الخارجية:** تستخدم هذه الأداة الدول المتقدمة ضد الدول النامية، وعادة ما تؤدي هذه المعونات إلى خلق نوع من التبعية من الدول المتلقية للدول المانحة، وتصبح سياسة الدولة المتلقية أسيرة للدولة المانحة تحت تهديد قطع المعونات (الشيب، ويحيى 2017 :239).

ج- **الأدوات الدعائية:** نجد أن هذه الأدوات تقوم بالتنسيق مع الأدوات السابقة وتهيئة المناخ للبيئة الخارجية، وخلق قناعات مسبقة لتقبل وتفهم سياسة ما تلجأ إليها الدولة وتعمل على توظيفها، وأهم الوسائل الدعائية الأيدولوجيات التي ظهرت بشكل خاص في الصراع العقائدي بين المعسكرين الشرقي والغربي بعد الحرب العالمية الثانية (عبد المعطي، محمد333:1985).

مما سبق يمكننا القول إن السياسة الخارجية للدولة تعبر عن رؤى الشعب نحو ما يدور في محيطه الخارجي، التي يقوم بها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية؛ بغية تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة، التي تُختارها بدقة، وحشد الإمكانيات والقدرات اللازمة بنقلها من مجرد أماني ورغبات إلى حقيقة ملموسة. إضافة إلى تحقيق الأهداف وعلى الرغم من تنوعها وتباينها من وحدة دولية إلى أخرى، يجب استخدام مجموعة من الأدوات، وتختلف هذه الأدوات باختلاف طبيعة الهدف، ولهذا فإن عملية تحقيق الأهداف عملية محفوفة بالمخاطر.

وبناءً على ذلك نؤكد بأن ثمة اتفاقًا على وجود متغيرات دولية تحاول إرساء قيود على السياسة الخارجية لبعض الدول وتحجيم قراراتها، وهذا ما يجعلنا نؤكد في ظل هذه المتغيرات والمستجدات المعاصرة بضرورة إعادة صياغة كثير من الحقائق التي طالما اتسمت بالرسوخ، التي أهمها سيادة الدولة وسياستها الخارجية في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي والتعاون الدولي.

ثانيًا- العلاقات الخارجية (الدولية):

تُعدُّ العلاقات الدولية أحد المتغيرات السياسية الخارجية، كما تتسم العلاقات الدولية في العصر الراهن بالتعقيد والتطور المستمر، وما أفرزته من علاقة على المستوى الدولي والإقليمي فقد كثرت الحروب العسكرية والسياسية والاقتصادية، وتفاقمت المشكلات بين الدول في جميع أنحاء العالم.

1- التعاون الدولي في ظل المعطيات الدولية الجديدة:

تتميز العلاقات الدولية في عصرنا الراهن بظاهرة اطراد التعاون بين الدول وازدياد التقارب بين الشعوب، وهذه الظاهرة قديمة، حيث كانت تعيش بعض الدول بمعزل عن بعضها، ولم تكن العزلة نتيجة لسياسة مرسومة، وإنما بحكم المسافات، وكان أفضل ما قدمته الثورة الصناعية هو التطور في وسائل المواصلات التي أدت إلى تقارب الدول فيما بينها، وهذا ما يعرف بالاعتماد المتبادل أو التعاون الدولي.

إذا كانت الاستفادة من التقدم العلمي والاقتصادي في العلاقات الراهنة تتطلب تنمية وتطوير التعاون الدولي، الذي يُعدُّ أحد الحقائق السياسية والقانونية التي تقوم بدور كبير في تأسيس العلاقات الدولية، ومع ذلك فإن التعاون الدولي يستلزم في بعض الأحيان التنازل عن قدر كبير من سيادة الدولة، الذي يُعدُّ أحد أهدافها الرئيسة لصالح هذا التعاون.

وتجدر الإشارة إلى أنه مع تطور العلاقات الدولية فإن التعاون الدولي امتد ليشمل العديد من المجالات من قبيل البيئة، ومكافحة الجرائم، وحقوق الإنسان، والتعاون الدولي في المجال السياسي والاقتصادي.

وسنستعرض هنا أهم المجالات التي تتعلق بدراستنا، وأصبح التعاون الدولي فيها ضرورة حتمية تفرضها طبيعة العلاقات الدولية.

أولًا-التعاون الدولي في المجال السياسي:

يمكن أن ننظر إلى التعاون من الناحية السياسية بأنه يعبر عن مواقف سياسية للدول، انطلاقًا من روابط ومصالح مشتركة، فهو يمثل المساعدات والامدادات للدولة المستضيفة؛ من أجل مساعدتها على الخروج من دائرة التخلف أو لمواجهة ظروف اقتصادية أو طبيعية صعبة كحالة الطوارئ أو التعبئة الاقتصادية.

إضافة إلى ذلك، فإنه لا يقتصر على الجانب المادي من المساعدات الغذائية والمعونات فقط، بل يشمل الجانب المعنوي الذي يترجم حقيقة معنى التعاون القائم بين الأفراد والشعوب التي تخوض كفاحًا ضد الاستعمار والسيطرة الأجنبية، وتعمل جاهدة لتحقيق مصيرها (حناشي، 2008 :70)

وعلى الرغم من مجالات التعاون بين دول مختلفة في مجالات مختلفة مرتبطة بشكل خاص بالمسائل السياسية كإبرام المعاهدات الدولية وتوحيد الجهود الدولية لصد آفة ما (https:// ar.w: kipedia.org) ، وقد توسعت دائرة التعاون ليشمل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وظهر الاهتمام به في مجال المحافل الدولية، حيث تكون الوسائل القانونية المعبرة عنه في صورة بيانات وتصريحات يعبر فيها عن التعاون والوقوف إلى جانب دولة أو شعب أو قضية أو نزاع ما(بوراس، 2005 :23).

ثانيًا-التعاون الدولي في مجال الاقتصادي:

نعني بالتعاون الاقتصادي تذليل العقبات والصعوبات في العلاقات الدولية الاقتصادية في مجال اقتصادي معين في مُدّة معينة، مع احتفاظ كل دولة بوحداتها الاقتصادية وبخصائصها المميزة (حناشي، المرجع السابق:71)

على الرغم من أن التعاون الدولي على المستوى الاقتصادي والتجاري والمالي يتم عبر إجراءات مشتركة ومحددة، ويتضمن التعاون الاقتصادي الاتفاقيات الاقتصادية والتجارة بين الدول في مجال التعاون الاقتصادي؛ من أجل رفع مستوى التبادل التجاري بين الدول أو الحصول على القروض أو الهبات، إضافة إلى تحرير التجارة الدولية ورفع الحواجز الجمركية وتحقيق الأمن والنمو الاقتصادي.

ولهذا فإن التعاون الاقتصادي يُعدُّ أهم السمات الدولية، وأخذ يفرض ثقله على التفاعلات الدولية والإقليمية، بحيث أصبح فرضًا ملزمًا على الدولة للسير على وفق تيار النظام الدولي في إزالة الحواجز التجارية أمام حركة السلع، وتدفق رؤوس الأموال بين الدول المنظمة إلى التكتلات الاقتصادية المختلفة (الغرباني، مرجع سابق: 154)

مما سبق نجد أن الاعتماد المتبادل هو الطابع المميز في العلاقات الدولية في الوقت الراهن؛ نظرًا لأن الإمكانيات والقدرات الاقتصادية ليست موزعة توزيعًا متكافئًا بين الدول؛ مما جعل كثيرًا منها يعتمد بدرجة كبيرة على التجارة الخارجية.

وعلى العموم فإن العلاقات الاقتصادية المعاصرة تبلورت فيها مظاهر جديدة، مثل قيام التكتلات الاقتصادية وانتشار الشركات متعددة الجنسيات والتداول المستمر لرأس المال، لكن آلية عمل الاقتصاد العالمي المعاصر لا تؤمن بالتعاون الدولي، وإنما تؤمن بتبادل المصالح الدولية على أسس غير متكافئة، ونتيجة لذلك فإن التعاون الدولي هو الأساس الجوهري لاتصال الدول مع بعضها، ويُعدُّ إحدى الحقائق السياسية في العلاقات الدولية.

2- التدخل الخارجي في الصراعات الدولية:

شهدت طبيعة العلاقات الاقتصادية تغيرات جوهرية في المفاهيم التقليدية للحرب كظهور حروب الوكالة، ويعود ذلك إلى واقع الاستعانة بإستراتيجيات وأسلحة جماعات جديدة تنظمها مواجهة الجماعات الإرهابية والتدخلات في النزاعات الدولية والداخلية (حناشي، مرجع سابق: 78)

وليس شرطًا أن تكن الحروب معلنة وبأدوات تقليدية؛ حيث تغيرت أشكال الحروب وبفعل اكتظاظ النظام الدولي بالفاعلين الدوليين، وقد أصبح العالم أكثر ازدحامًا بالحروب، كما هو حال اليمن بين السعودية وإيران ولم تُعدُّ الأولوية للدول القومية وسط التغيرات الجغرافية السياسية وأثرها في النظام الدولي في تشكيل التحالفات.

كما لوحظ أن مع تطور العلاقات الدولية شهدت طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية تغيرات جوهرية في الحروب التقليدية والنزاعات الدولية الداخلية والخارجية، وذلك بفعل اكتظاظ النظام بالفاعلين الدوليين وأصبح العالم أكثر ازدحامًا بالحروب، وهذا ما نلاحظه في العديد من الدول وخاصة في اليمن بين السعودية وإيران، كما يليها أنَّ هناك ثمة اتفاقًا على وجود متغيرات دولية أو إقليمية تحاول إرساء قيود على السياسة الخارجية لبعض الدول، ومنها اليمن في تحجيم قراراتها، والتدخل في شؤنها الداخلية إلى أبعد الحدود، بل إنه لا يوجد أي قرار لهذا البلد في شؤونه الداخلية أو الخارجية، بل أصبح أسيرًا بقيادات فاعلين ودول أخرى، وهذا ما يؤثر على أداء منظمات الأعمال السياحية في اليمن.

المبحث الرابع- منظمات الأعمال السياحية وواقعها في الجمهورية اليمنية

تُعدُّ منظمات الأعمال السياحية هي الركيزة الأساسية للمنظمات السياحية، التي من غير توافرها يصبح الإقبال السياحي معدومًا، وتتمثل المنظمات السياحية بمنظمات البنية التحتية للسياحة، وتشمل المطارات والموانئ والاتصالات وتقنية المعلومات والنقل، أما منظمات الأعمال السياحية، وتتمثل بمنظمات البنية الفوقية وتشمل منظمي البرامج السياحية والفنادق ووكالات السفر وغيرها من منظمات الأعمال السياحية، تُعدُّ هذه المنظمات من أهم المقومات والقائم عليها الاقتصاد اليمني؛ لذا فهي تشكل أهمية كبيرة في التوسع

والقيام بالمشاريع الاستثمارية السياحية، إضافة إلى أهميتها القصوى بالنسبة للجذب السياحي والوصول إلى أماكن القصد السياحي.

إلا أن الوضع الحالي في اليمن يبين لنا مدى تدني مستوى نشاط هذه المنظمات، ليس ذلك فحسب بل سوء أو انعدام واحدة أو أكثر من الخدمات الأساسية التي تقدمها المنظمات السياحية العامة من كهرباء ومياه وصرف صحي أو طرق نقل، وغيرها في كثير من مناطق البلاد.

أولًا- مفهوم منظمات الأعمال السياحية:

تُعدُّ منظمات الأعمال السياحية قسمًا من الأقسام المهمة في القطاع السياحي ولها مسألة خاصة وعمليات متنوعة، وشكل مميز لطبيعة العملية الإنتاجية فيها، وقبل أن نعطي تعريفًا للمنظمات السياحية يمكننا إعطاء تعريفًا للمنظمة، وتعرف بأنها: "اتفاق شخصين أو أكثر على توحيد مساعيهم وأموالهم من أجل تحقيق الربح، كما يقصد بها الشركة أو المؤسسة التي تتمحض عن هذا الاتفاق وبهذا نصل إلى تعريف منظمة الأعمال السياحية، وتعرف بأنها: "الوسيط بين مالكي وموردي الخدمات السياحية المختلفة من فنادق وأماكن الإقامة الأخرى، ووسائل النقل والمنشآت السياحية ومستهلكي تلك الخدمات (شمطو، 2017 :42).

ثانيًا-أنواع المنظمات السياحية:

تتعدد أنواع منظمات الأعمال السياحية وأنماطها وأشكالها على وفق الهدف من إنشائها؛ لذا لا يوجد تصنيف واضح وصريح لمنظمات الأعمال السياحية، وذلك لتعدد وتنوع خدماتها، وهنا سنستعرض بعض الأنواع الشائعة كمرجعية مغايرة ومتداخلة في كثير من الأحيان، التي يتمثل أهمها في الآتي(سليمان، 2017 :42):

1- منظمو البرامج السياحية: تمثل هذه المنظمات الكبيرة التي توجد بشكل أساسي في الدول المصدرة للسياح، وتعمل على تجميع عناصر المنتج السياحي في صورة برامج سياحية مختلفة، من خلال امتلاكها كل المقومات والإمكانيات والموارد الرأسمالية والبشرية، إضافة إلى امتلاكها الطائرات ووسائل نقل مختلفة والفنادق وأماكن الإقامة وغيرها من أنواع الخدمات السياحية.

مما سبق نجد أن هذا النوع من المنظمات السياحية لا توجد في اليمن وخاصة في المدَّة الحالية؛ وذلك بسبب الحروب الموجودة في البلاد وعدم الاستثمار في هذا المجال.

2- وكالات السفر والسياحة بالتجزئة: يقتصر دور هذا النوع من المنظمات على بيع البرامج السياحية المعدة سابقًا من منظمي البرامج السياحية مقابل عمولة معينة متفق عليها؛ أي إنها تعمل كوسيط بين منظمي البرامج السياحية والمستهلك السياحي، كما أنه لا يقع عليها أي مسؤولية مالية عن تنفيذ البرامج السياحية، ولا تتحمل أي مخاطر.

3- وكالات الخدمات السياحية: تقوم هذه المنظمات بتنفيذ البرامج السياحية المعدة سابقًا من منظمي البرامج السياحية، بمعنى أنها تعمل كوكلاء لمنظمي البرامج السياحية في مكان المقصد السياحي، وتوجد هذه المنظمات في البلاد المستقبلة للسياح. ونتيجة لما سبق نجد أن هذا النوع من المنظمات تؤدي دورًا مهمًا، يتمثل بالآتي (السيسي، 2000 :129):

-مسؤولة عن تنفيذ البرامج السياحية من منظمي البرامج السياحية.

-تُنشِّط السياحة عن طريق زيادة نشاطها وتوثيق علاقاتها مع منظمي الرحلات في الخارج، كما أنها تتحمل مخاطر إعداد البرامج السياحية إلى بلادها.

ونتيجة لذلك نجد أن الجمهورية اليمنية تفتقر الأنواع السابقة من المنظمات السياحية، وتحديدًا في مدّة إعداد هذه الدراسة؛ حيث إن منظمات الأعمال السياحية الموجودة في اليمن تمارس نشاطها بشكل رديء جَدًا، وهي مجموعة من المنظمات، التي صدرت بها قرارات ولوائح في مزاولة نشاطها السياحي، ويتمثل أهمها في الآتي (وزارة السياحة، 2010م):

أ- وكالات السياحة والسفر: تُعدُّ منظمات أعمال صغيرة ولا تحتاج إلى رأس مال كبير، ولا تتحمل أي مخاطر وتعمل مقابل عمولة، وتعرف على وفق قرار وزير السياحة رقم(37) لسنة 2006م؛ بشأن اللائحة المنظمة لنشاط شركات ووكالات السياحة والسفر بأنها: "أي شركة أو وكالة مرخص لها بالعمل بموجب هذه اللائحة على وفق قانون السياحة رقم(40) لسنة 1999م، كما تُعدُّ المحرك الرئيس لاقتصاديات صناعة السياحة والسفر في البلاد، وتُعد وكالات السياحة والسفر أحد أهم المنظمات السياحية في اليمن، التي شهدت تراجعًا في نشاطها في ظل الظروف التي تمر بها البلاد"(وزارة السياحة، **اللائحة التنظيمية لشركات ووكالات السياحة والسفر)**

ونتيجة لما سبق نجد أن نشاط هذا النوع من المنظمات مرتبط بشكل مباشر بوسائل النقل المختلفة، فأي تغير يحدث بشركات الطيران أو النقل البري ينعكس مباشرة على أداء نشاط هذه المنظمات، كما أن نشاطها يتمثل بحجوزات التذاكر البرية والجوية وخدمات الحج والعمرة، إضافة إلى الخدمات المساعدة التي تقدمها؛ لذا فهي من أهم منظمات الأعمال السياحية المتأثرة بتغيرات بيئة الأعمال.

ب- المنظمات السياحية الفندقية: تُعد الشكل الأكثر انتشارًا لوسائل الإقامة، فهي منظمات متُعددة الأنواع والأغراض، وهي أنظمة رئيسة وجزئية من القطاع السياحي لكل بلد من بلدان العالم حيث تشكل بمجموعها نسبة معينة منه (السيد، أمين، 1998 :139) وهذا ما يميز الفنادق كمنظمة خدمية عن بقية المنظمات الصناعية الأخرى؛ أي إنه يمثل وحدة اقتصادية متكاملة يمارس نشاط الخدمات والنشاطات الأخرى

المتممة كنشاط التسويق والمبيعات والنشاط المالي وغيرها.

أما قانون السياحة اليمني فقد أورد أصناف المنشآت السياحية، فأورد الأنواع الآتية: (الفنادق، والقرى والمدن السياحية، والمنتجعات السياحية، وفنادق الأجنحة، والاستراحات، والبنسيونات، والشقق والدور المفروشة، والنزل، والموتيلات، والشاليهات، والمخيمات السياحية، والفنادق العائمة وغيرها من منشآت المبيت السياحي التي تقع تحت الإشراف المباشر للوزارة ومكاتبها) (المادة (11) من **قانون السياحة**، رقم (22)، لسنة 2009م.)

إضافة لما سبق فالمنظمات الفندقية تُعدُّ إحدى مستلزمات الحضارة الحديثة، كما أنه لا يمكن نتصور بلد متحضر بدون فنادق، وليس هناك سياحة بدون فنادق ولا فنادق بدون سياحة.

ونتيجة لما سبق فإنَّ اليمن تُعدُّ واحدة من الدول التي شهدت تطورًا في المنشآت الفندقية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلا أن ذلك التطور يكاد يكون ضئيلًا جدًّا مقارنة بالتطور الدولي في هذا المجال، بالإضافة إلى أن الوضع الحالي وفي السنوات الماضي مثلت تراجعًا في نمو المنظمات الفندقية وصولًا إلى أدنى مستوى لها مصحوبة بتدمير وإغلاق بعضها، بسبب الحرب وعدم الاستقرار السياسي والأمني الذي شهدته البلاد.

ت- الشقق السياحية: تتكون الشقق السياحية عادة على هيئة مبانٍ من الشقق المجهزة بتجهيز كامل ومخصصة للإيجار السياحي، وتسمى في بعض الأحيان الشقق المفروشة، وتتميز بالإيجار لمدة قصيرة كما أن هذا النوع يندرج تحت منظمات الأعمال الفندقية.

ث- المطاعم السياحية: تشمل المطاعم والأماكن التي يتناول فيها السائحون وجباتهم، سواء أكانت مطاعم سياحية منفصلة أم تابعة للفنادق، وتخضع هذه المطاعم لإشراف وزارة السياحة وتحدد وزارة السياحة الاشتراطات الخاصة الواجب توافرها في مختلف المطاعم السياحية(السيسي، 2000: 139).

ج- المنظمات الخدمية المساعدة: تتمثل بأي منظمة أعمال تؤدي نشاطًا سياحيًّا أيًّا كان نوع النشاط؛ وذلك من خلال حصولها على ترخيص بممارسة نشاطها من الجهات المختص بالمنظمات السياحية على وفق قرارات ولوائح مزاولة النشاط السياحي.

كما تطرق قرار وزير السياحة اليمني رقم (27) لسنة 2006م؛ بشأن الترخيص للسيارات العاملة في النقل السياح؛ الذي نص على شروط النقل السياحي؛ إذ جاء فيها: ((تطبق هذه اللائحة على جميع السيارات بكافة أنواعها وسائقيها في نقل السياح داخل المدن وخارجها) (وزارة السياحة، اللائحة التنظيمية) وغيرها من القرارات في هذا المجال.

مما سبق نجد أن منظمات الأعمال السياحية في اليمن شهدت تراجع جميع نشاطاتها أو إغلاق بعضها في مدَّة الحرب التي مرت وتمر بها البلاد، إلا أن الوضع الحالي، ونتيجة لتوافر نوع من الاستقرار في بعض المناطق أدى إلى نمو واستمرار كثير من المنظمات السياحية لمزاولة نشاطها، وعلى الرغم من أن هذا النشاط في منظمات الأعمال السياحية لايزال محدودًا أو في حدود ضيقة جدًّا، إضافة إلى أن نشاطها أصبح يلبي خدمات بسيطة، كما أنه لا توجد سياحة في ظل الوضع الذي تمر به البلاد حاليًا.

ثالثًا- أهمية منظمات الأعمال السياحية:

أصبحت منظمات الأعمال السياحية من أهم منظمات الأعمال المميزة لعصرنا الحاضر، نظرًا لما تتمتع به من أهمية في مجالات مختلفة، التي يمكن استعراض أهمها في:

الأهمية الاقتصادية: من الممكن أن يؤدي التوسع في نشاط المنظمات السياحية أو إنشاء مشروعات سياحية جديدة أو توسيع مشاريع تمارس أنشطة اقتصادية وخدمية أخرى، وتتجلى أهمية المنظمات السياحية في المجالات الاقتصادية بالآتي (الأنصاري وعواد، 2002: 27):

1. **خلق فرص عمل:** إن منظمات الأعمال السياحية كثيفة التشابك والترابط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا يعني إمكانية المنظمات السياحية على خلق فرص عمل تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى فالمنظمات الأعمال السياحية القدرة على توليد فرص عمل أكثر من المنظمات الصناعية.
2. **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:** تسهم المنظمات السياحية في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، ويمكن تلخيص بعض التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن القطاع السياحي في الآتي (الحواري والدباغ، 2000: 188):

-تسهم رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة.

-المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد.

-الفروق الناتجة عن تحويل العملة.

-الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية التكميلية.

3. **تحسين ميزان المدفوعات:** تسهم المنظمات السياحية كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق ذلك نتيجة لتدفق الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية المشار إليها في الفقرة السابقة، إضافة إلى الإيرادات السيادية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين المنظمات السياحية والقطاعات الأخرى الداخلية (الأنصاري، عواد 2002: 32).

الأهمية الاجتماعية: مِمَّا لمسناه في الأهمية الاقتصادية وإسهامها في تدفق النقد الأجنبي وما توفره من فرص عمل، تبرز أهميتها الاجتماعية كمطلب اجتماعي ونفسي مهم من أجل استعادة الإنسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءة من جديد، كما أن بناء المشاريع الاستثمارية سيعمل على خلق تجمعات سكنية كثيفة، وبذلك يولد فرص عمل لسكان هذه المناطق؛ مما يؤدي إلى تحسين دخولهم ومستواهم المعيشي.

الأهمية الثقافية: تُعدُّ المنظمات السياحية أداة الاتصال الفكري وتبادل الثقافات والعادات والتقاليد بين الشعوب من جهة، ومن جهة أخرى أداة لإيجاد مناخ يتميز بروح التفاهم والتسامح بينهم، كما تُعد أداة التبادل المعرفي في انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم وتوطيد العلاقات، وتقريب المسافات الثقافية بينهم من جهة ثالثة(الحواري، الدباغ 2000: 163).

مما سبق يمكن القول إن أهمية منظمات الأعمال السياحية تبرز من قدرتها على استحداث بنية أساسية واسعة تضم مختلف القطاعات، بوصفها أسلوبا علميًّا يعتمد على التخطيط لتحقيق أكبر معدل من النمو في أي قطاع من القطاعات، وهذا ما جعل المنظمات السياحية تتميز بل تتفوق على منظمات القطاعات الاقتصادية الأخرى في قدرتها وأهميتها على إحداث التكامل وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها في مختلف القطاعات.

رابعًا- أهم أعمال منظمات الأعمال السياحية:

بعد التعرف على الهيكل التنظيمي لإحدى المنظمات السياحية التي تقوم بأعمال السياحة، يمكننا استعراض أعمال المنظمات السياحية، وذلك على النحو الآتي (الطاهر، واليأس 2001: 150):

1. إعداد البرامج السياحية وتنظيمها، وتسويق البرامج السياحية المعدة سابقًا.
2. بيع البرامج والرحلات السابق تسويقها.
3. حجز تذاكر السفر الخاصة وبيعها بوسائل النقل المختلفة.
4. تقديم المعلومات والاستشارات للعملاء، وعمل الترتيبات اللازمة نحو حجز الغرف وأماكن الإقامة المختلفة.
5. تنظيم النقل السياحي بجميع أنواعه، وعمل البحوث والدراسات.
6. تأمين السائحين والمسافرين وأمتعتهم لدى شركات التأمين العاملة على وفق القوانين والأنظمة المعمول بها في البلد.

ونتيجة للقصور فيما سبق فإننا نجد أنه في الوقت الحاضر ومع التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم يوميًّا، فقد راجت صناعة الفنادق من أجل تقديم خدمات متكاملة لسياحة السيارات إذ كانت تستخدم لأغراض العمل فقط، إضافة إلى الرحلات الجوية، فقد احتلت مكانة الصدارة؛ مما أدى إلى تراجع الأهمية بالنسبة لكل من السكك الحديدية والبواخر السياحية التي كانت تستغرق وقتًا أطول في مجال النقل السياحي وغيرها من الخدمات المساعدة التي تمثل نشاطًا سياحيًّا، وتعطي خدمة أفضل بجودة عالية لهذا أصبحت المجتمعات المتقدمة تقدم خدمات راقية بجودة عالية جدًّا.

خامساً- وزارة السياحة اليمنية واختصاصها:

تُعدُّ وزارة السياحة اليمنية حديثة النشأة؛ حيث نشأة بموجب القرار الجمهوري رقم (1) لسنة 1990م، بشأن إنشاء وزارة مستقلة بالسياحة؛ حيث إن السياحة قبل هذه المدّة لم تكن وزارة مستقلة بل كانت تتبع قطاعات أخرى، إلا أن وزارة السياحة لم تستمر طويلًا في استقلاليتها؛ حيث دُمِجت مع وزارة الثقافة ومرة أخرى مع وزارة البيئة، وأخيرًا دُمِجت مع وزارة الإعلام والثقافة، وكل ذلك بقرارات جمهورية.

ونتيجة لذلك سنقف عند القرار الجمهوري رقم (54) لسنة 2008م؛ بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة السياحة وبالقانون رقم (40) لسنة 1999م؛ بشأن السياحة؛ حيث قد أُوكلت إلى وزارة السياحة على وفق القانون المذكور عددًا من المهام والاختصاصات، كان أهمها الآتي (وزارة السياحة):

1. التنظيم والإشراف على أنشطة وكالات وشركات السياحة والسفر في جميع مجالات السياحة.
2. التصنيف السياحي للمنشآت السياحية المختلفة، وإصدار تراخيص مزاولة الأنشطة السياحية والإشراف والرقابة على جودة خدماتها السياحية.
3. تعزيز علاقات التعاون مع الدول الشقيقة والمنظمات السياحية الوطنية والإقليمية والأجنبية.
4. الإشراف على مهام الشرطة السياحية، بما يحقق كفاءتها في الحفاظ على سلامة وأمن السياح وحماية المنشآت السياحية.

وفي ضوء المهام والاختصاصات يمكن القول إن وزارة السياحة اليمنية أهم المنظمات العامة للسياحة وأبرزها، التي تتكون على فق البناء التنظيمي من عدد من الإدارات والأقسام الخاصة بمنظمات الأعمال السياحية، وأهمها الإدارة العامة لشؤون المنشآت والخدمات السياحية، كون هذه الإدارة لها صلة مهمة ووثيقة في مجال هذه الدراسة؛ ونتيجة لذلك تُعدُّ وزارة السياحة ومكاتبها وإداراتها منظمات سياحية عامة لا تهدف للربح، وتقوم بتقديم خدمات عامة للشعب من دون أي مقابل أو مقابل شيء رمزي، وتسعى لتحقيق الرفاه الاجتماعي، كما أن ملكيتها عامة وتخضع للتشريعات العامة.

سادسًا- إصدارات الوزارة تجاه إعداد منظمات الأعمال السياحية وتنظيمها: على ضوء المهام والاختصاصات السابق ذكرها نجد أن وزارة السياحة قد أولت اهتمامًا لتنشيط وزيادة الاستثمار السياحي في جميع المنشآت السياحية، كان أهمها الآتي(وزارة السياحة):

1. إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (307) 2007م؛ بشأن لائحة مواصفات التصنيف السياحي للمنشآت السياحية.

2. إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم(51) لسنة 2006م؛ بشأن توحيد أوعية الرسوم المفروضة على المنشآت السياحية والضريبية كمصلحة السلطة المحلية.
3. إصدار قرار وزير السياحة رقم(27) لسنة 2006م؛ بشأن نظام التراخيص للسيارات العاملة في نقل السياح.
4. إصدار قرار وزير السياحة رقم(37) لسنة 2006م؛ بشأن لائحة تنظيم نشاط وكلاء السياحة والسفر.
5. إصدار قرار وزير السياحة رقم(38) لسنة 2006م؛ بشأن اللائحة المنظمة لأعمال المنشآت الفندقية والسياحية.
6. إصدار قرار وزير السياحة رقم(39) لسنة 2006م؛ بشأن اللائحة المنظمة لمزاولة مهنة الإرشاد السياحي.
7. إصدار قرار وزير السياحة رقم(40) لسنة 2006م؛ بشأن اللائحة المنظمة لأعمال المنشآت للطعام والمنتزهات الترويجية.
8. إصدار قرار وزير السياحة رقم(27) لسنة 2008م؛ بشأن لائحة تنظيم المهرجانات والمعارض السياحية.

وفي ضوء ما سبق ونتيجة لصدور العديد من التشريعات واللوائح المنظمة للمنشآت أو منظمات الأعمال السياحية، يمكن القول إنه في تلك المدَّة تُعدُّ وزارة السياحة وزارة مستقلة في نشاطها، ولا تتبع أي قطاع من القطاعات الأخرى؛ حيث إن تلك القرارات جاءت كناتج طبيعي لاستقرار البنية المؤسسية للسياحة من جهة، ومرور البلاد بنوع من الاستقرار السياسي والأمني، كما أن جميع منظمات الأعمال السياحية أو المنشآت السياحية السابقة، التي تعرف بالمنظمات الخاصة من حيث ملكيتها، تمارس هذه المنظمات مختلف النشاطات السياحية، باستثناء النشاطات التي تحتكرها الدولة، وتهدف هذه المنظمات إلى تحقيق الربح.

وبما أن اليمن تُعد من الدول النامية، بل الأقل نموًّا، والتي لم تولِ أي أهمية للقطاع السياحي، وما يلفت الانتباه أن وزارة السياحة منذ صدور أول قرار في عام 1990م، حتى اليوم لا تزال أسفل السلم الهرمي في اهتمامات الحكومة على الرغم من معرفتهم الكاملة بأهمية القطاع السياحي والمقومات السياحية التي تمتلكها وتنفرد بها اليمن.

سابعًا- الفروق بين الهيئات أو المكاتب السياحي ومنظمات الأعمال أو الشركات السياحية:

وفي ضوء ما تقدم، هناك فروق عديدة بين الوزارة أو مكتب الوزارة السياحي ومنظمات الأعمال السياحية، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم(2) الفروق بين المكتب ومنظمة الأعمال السياحية

المكتب السياحي	المنظمات أو الشركات السياحية
- منظمة حكومية ذات ملكية عامة. – تقوم ببيع ما ينتجه الآخرون مقابل عمولة محددة، وهو بمثابة وسيط. – لا تتحمل أي خسارة في حالة فشل البرنامج أو رحلة سياحية، إنما تخسر جزءًا من ثقة الجمهور. – الإمكانيات المالية محدودة ومملوكة للدولة. – تقدم خدماتها مجانًا لمن يطلبها. – تهدف إلى المصلحة العامة للسياحة في البلد، ولا تهدف إلى تحقيق ربح مباشر. – العاملون موظفون بالدولة يتقاضون رواتبهم من الدولة.	– منظمة تجارية ذات ملكية خاصة. – تستثمر أموالها في التوسع والقيام بتنظيم الرحلات والبرامج السياحية. – تخسر كثيرًا من الأموال التي تُنفَق في إعداد البرنامج، في حالة فشل البرنامج أو رحلة سياحية. – ذات رؤوس أموال كبيرة تسمح لها بتقديم أعمال عديدة، وأموالها خاصة مملوكة لأصحاب المنظمة أو الشركة. – تقدم خدماتها مقابل أجر معين تتقاضاه من العميل. – تهدف إلى تحقيق الربح وهو هدفها الرئيس. – العاملون موظفون في القطاع الخاص يتقاضون أجورهم أو رواتبهم من أصحاب المنظمة.

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية: (إحسان سيمان، مرجع سابق، ص44، نعيم الطاهر، سراب إلياس، **مبادئ علم السياحة**، مرجع سابق، ص150، سمير شمطو، مرجع سابق، ص124-125).

وعلى الرغم من الفروق المذكورة يمكننا القول أن المنظمات السياحية الحكومية والخاصة مكملة لبعضها البعض من حيث تعدد جهات الإنتاج في القطاع السياحي، وأن للسياحة دورًا مهمًا في اقتصاديات الدول، وتحتل مكانًا مرموقًا واهتمامًا عالميًا من جانب الحكومات والخبراء؛ إذ إن الدول التي أخذت في تطوير وتنمية القطاع السياحي أصبحت تأخذ طريقها نحو التنمية الاقتصادية وتحسين الهيكل الاقتصادي، ولا تقتصر الفائدة على الاقتصاد القومي، بل إن الإنفاق السياحي الاستثماري يسهم في تنمية عدد من القطاعات التي تغذي قطاع السياحة بما تحتاجه من السلع والخدمات.

ثامنًا-دور الوزارة الاستثماري في منظمات الأعمال السياحية:

نتيجة لإصدارات الوزارة تجاه إعداد أعمال منظمات الأعمال السياحية وتنظيمها في تلك المدَّة، فإن وزارة السياحة لم تكتفِ بإصدار اللوائح المنظمة لأعمال المنظمات السياحية، بل امتدت جذورها لتشمل دراسة وتحديد (49) فرصة استثمارية سياحية كمشاريع سياحية مستهدفة ضمن خطة التنمية السياحية للمدَّة (2010- 2015م)، في عدد من المناطق التي تُعاني من عجز في المنشآت السياحة، كما وُزِّعت هذه المشروعات بحسب طبيعتها وحجمها إلى مجموعتين، هي كالآتي (العزاني، 2013: 179):

المجموعة الأولى: المشروعات الرائدة: تشمل (5) مشروعات موزعة على خمس محافظات ذات الأولوية في المناطق السياحية الشاطئية ذات البُعد الاستثماري، وهذه المشروعات هي:

- مشروع الشاطئ الشمالي لمدينة ميدي في حجة.
- مشروع شاطئ خور عُميرة في لحج.
- مشروع شاطئ جاز وليت في المهرة.
- مشروع شاطئ ضبضب الشحر في حضرموت.
- مشروع جزيرة المرك في الحديدة.

المجموعة الثانية: مشروعات الخدمات السياحية: تشمل (44) مشروعًا سياحيًا وُزّعت على مناطق سياحية مختلفة ذات الحاجة إلى تحقيق نمو سياحي فيها، تمثلت فيما يأتي:

- قرى سياحية طينية وجبلية صغيرة تحتوي على (32) غرفة، و(11) مطعمًا مع المرافق الخدمية اللازمة، موزعة على المناطق الساحلية والصحراوية السياحية في: (صعدة، والجوف، ومأرب، وشبوة، وسيئون، وحضرموت الصحراء، وإب، وذمار، والضالع، والمهرة).
- سلسلة فنادق، عددها(5)، فئة ثلاثة نجوم في: (الحديدة، والحوطة، ورداع، وزنجبار، والضالع).
- سلسلة مطاعم سياحية واستراحات مواقع سياحية، المطاعم عددها(12)، منها(7) حديثة، و(5) تقليدية، موزعة على: (تعز، والحديدة، وحجة، والبيضاء، وصعدة، والمهرة، والجوف، ومأرب).

أما الاستراحات فهي(16) استراحة، منها(8) استراحات في مواقع سياحية تفتقر للاستراحات، أما(8) الأخرى المتبقية فوُزّعت لتقديم خدماتها في الطرق الرئيسة.

مما سبق نجد أن اهتمام وزارة السياحة في إنشاء الخطط وتنظيمها وإعدادها في مجال المنشآت أو المنظمات السياحية في تلك المدَّة، جعل من اليمن محطَّ اهتمام المستثمرين المحليين والأجانب، ولا مناص من التأكيد أن تلك الفرص الاستثمارية المذكورة لا تكفي، بل كانت ضئيلة مقارنة بتوافر مقومات السياحية التي تمتلكها اليمن، إلا أن المدَّة الحالية وفي السنوات الماضي شهدت تراجعًا غير ملحوظ في جميع القطاعات، وأهمها القطاع السياحي الذي يُعدُّ قطاع غير مجدٍ في هذه المدّة، لذا ننوه القائمين في القطاع السياحي العمل على وفق خطط إستراتيجية، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في هذا القطاع؛ كونه أهم القطاعات الأخرى في البلد.

وأخيرًا يرى الباحث أن اليمن تعاني من ضعف وهشاشة البنية الهيكلية وقصور كبير في جميع القطاعات السياسية والاقتصادية والأمنية والتنظيمية والقانونية، وغيرها من القطاعات، كما أن اليمن في مدّة الدراسة هذه شهدت حالة من عدم الاستقرار في جميع القطاعات، وتوقف بعض القطاعات عن أداء نشاطها وأهمها القطاع السياحي، ومازالت حتى اللحظة تعاني من قصور كبير في تلبية احتياجات المجتمع وتوافر الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، وهذا كله ناتج عن هشاشة المؤسسات السياسية وضعف شرعية القرار السياسي وقدراته التنظيمية والإدارية، إضافة إلى التدخلات الخارجية إلى أبعد الحدود، وكما هو متعارف بأنه لا يوجد شيء اسمه بلد فقير، بل يوجد نظام فاشل في إدارة موارد الدولة وغير ذلك؛ مما له تأثير في استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية.

المبحث الخامس-التحليل الوصفي واختبار الفرضيات

يتضمن هذا المبحث أربعة فروع، يوضح الأول إجراءات الدراسة، ثم وصف وتشخيص خصائص عينة الدراسة في فرعة الثاني، ويأتي الفرع الثالث بوصف وتشخيص آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة، أما الرابع فقد خصص لاختبارات فرضيات الدراسة.

أولاً- إجراءات الدراسة

1- تحديد حجم عينة الدراسة: اختِيرت عينة الدراسة للتطبيق الدراسة الميدانية عليها، وهي منظمات الأعمال السياحية في مدينة عدن؛ حيث استُخِدمَ أسلوب الحصر الشامل للعينة حيث جمع الباحث بيانات العينة واقع سجلات المكتب العام للسياحة في محافظة عدن وفق إحصائية عام 2019م، واستهدف الباحث المديرين لهذه المنظمات والذين وجدوا في أماكن أعمالهم، كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (3) يوضح العينة التي استهدفها الباحث

م	نوع المنشأة	المنظمات السياحية العاملة في مدينة عدن	
		العينة الشاملة	العينة المستهدفة
1	الفنادق	87	67
2	وكالات السفريات والسياحة	114	99
3	المطاعم السياحية	13	9
4	مكاتب تأجير السيارات	5	5
5	صالات الأفراح	10	7
	الإجمالي	229	187
	النسبة	%100	%81.66

إجمالي الاستبانات الموزعة (195) استمارة. ومن خلال المراجعة الأولية للاستبانات الموزعة، تبين لنا أن هناك (5) استمارات مفقودة بنسبة بلغت (2.56%)، من إجمالي الاستبانات الموزعة. وأُلغيت (3) استمارات (لم تستكمل وعُدّت ملغية) بنسبة بلغت (1.60%)، من إجمالي الاستبانات العائدة، وأصبح عدد العينة النهائية (187) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، بنسبة (95.897%) من إجمالي الاستمارات التي وُزّعت على أفراد عينة الدراسة.

2- صدق وثبات أداة القياس:

جدول (4) يوضح مستوى ثبات وصدق أداة القياس ومتغيرات الدراسة

م	المتغيرات	عدد الفقرات	ثبات المقياس	صدق المقياس
1	النظام السياسي	4	0.948	0.370**
2	الاستقرار السياسي	4	0.926	0.793**
3	السياسة الخارجية	5	0.917	0. 827**
4	العلاقات الخارجية	6	0.918	0. 777**
5	أداء منظمات الأعمال السياحية	5	0.918	0.840**
6	الوظائف والإستراتيجيات	6	0.915	0.797**
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				

لغرض التحقق من ثبات الاستبانة تم الاعتماد على معامل ألفا كرنباخ لجميع فقرات الاستبانة أكبر من (**0.90**)، وهي قيمة مرتفعة في البحوث الإدارية والاقتصادية ومناسبة لأغراض هذه الدراسة، بالمقابل نجد أن صدق المقياس أيضاً مرتفع (ومقبول عند مستوى معنوية 5%) للمتغيرات، وهي قيمة عالية تدل على صدق المقياس.

ثانياً- وصف وتشخيص خصائص عينة البحث:

يلاحظ من البيانات في الجدول رقم (5) لتوزيع مفردات العينة على وفق متغير الجنس ارتفاع أفراد العينة من الذكور على أفراد العينة من الإناث، بنسبة بلغت (**95.7%**)، من إجمالي أفراد عينة الدراسة، التي بلغت (**187**)، في منظمات الأعمال السياحية في مدينة عدن. ويعود انخفاض هذه النسبة إلى أن عدد الأفراد العاملين في هذه المنشأة منخفض إلى جانبين، الأول العدد المنخفض للقيام بإدارة هذه المنشأة، أو قد يكون المالك هو من يُدير أعماله من جانب آخر، وقد تكون العادات والتقاليد في اليمن أيضًا عاملًا يؤثر في انخفاض عدد العاملات في القطاع الخاص، والشكل الآتي يوضح توزع أفراد عينة الدراسة على وفق متغير الجنس.

جدول (5) يوضح التحليل الوصفي لخصائص عينة البحث

خصائص العينة	التصنيف	التكرارات	النسبة (%)
الجنس	ذكر	179	**95.7**
	أنثى	8	**4.3**
العمر	من 20 سنة إلى 29	25	13.4
	من 30 سنة إلى 39	62	33.2
	من 40 سنة إلى 49	73	39
	من 50 سنة فأكثر	**27**	**14.4**
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	13	**7**
	بكالوريوس	153	81.8
	ماجستير	18	9.6
	دكتوراة	**3**	**1.6**
مدة الخبرة في المنظمة	أقل من عام	**10**	5.3
	من 1 إلى 5 سنوات	48	25.7
	من 6 إلى 10 سنة	98	52.4
	من 10 سنة فأكثر	**31**	**16.6**

الجدول: من إعداد الباحث استنادا على مخرجات spss

كما يلاحظ من بيانات الجدول لتوزيع مفردات العينة على وفق متغير العمر أن أعمار الأفراد المبحوثين للعينة كاملة توزعت بين الفئات العمرية؛ حيث أتت نسبة الأفراد العاملين في منظمات الأعمال السياحية في مدينة عدن، الذين تتراوح أعمارهم من 40 إلى 49 سنة في المرتبة الأولى بنسبة بلغت (**39%**)، من إجمالي العينة المستهدفة، فيما أتت نسبة الأفراد العاملين في المنظمات ذاتها، الذين تتراوح أعمارهم من 30 سنة إلى أقل من 39 في المرتبة الثانية بنسبة (**33.2%**)، من إجمالي العينة المستهدفة. أما نسبة الأفراد العاملين، الذين تتراوح أعمارهم من 50 سنة فأكبر فقد حلت في المرتبة الثالثة

بنسبة بلغت (14.4%)، وأتت أخيرًا نسبة الأفراد العاملين، الذين تتراوح أعمارهم من أقل من 29 سنة، بـ (13.4%)، من إجمالي العينة المستهدفة مما سبق نجد أن أغلب الفئات العمرية قد اختلفت؛ حيث تركزت في فئة الشباب (الفئتين العمرية الثانية والثالثة)، وهذا يشير إلى أن الأفراد العاملين في هذا القطاع هم متوسطو العمر ولديهم الوعي أكثر، ونلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم (5) لتوزيع مفردات العينة على وفق متغير المؤهل العلمي لأفراد العينة، قد توزعت بين الشهادات العلمية الجامعية بصورة مختلفة.

حيث نجد أن أعلى نسبة من أفراد العينة المبحوثة كانت لمَن يحملون شهادة البكالوريوس، التي بلغت (81.8%) من أجمالي مفردات العينة، وتحتل المرتبة الثانية مَن يحملون مؤهل ماجستير، بنسبة بلغت (9.6%)، فيما أتت نسبة مَن يحملون مؤهل دبلوم فأقل في المرتبة الثالثة، بنسبة بلغت (7%) من أفراد العينة (العاملين في منظمات الأعمال السياحية) المبحوثة. أما مَن يحملون درجة الدكتوراة، فقد حلت في المرتبة الأخيرة من إجمالي أفراد العينة، بنسبة بلغت (1.6%) ومن النتائج السابقة نجد أن هناك تركزًا في المستوى العلمي (البكالوريوس) للعاملين في قطاع الأعمال السياحية في مدينة عدن، وهذا يدل أن أفراد العينة واعية في إدارتها لهذه القطاعات، والشكل الآتي يوضح توزع أفراد عينة الدراسة على وفق متغير المؤهل.

كما نلاحظ أيضاً أن أفراد العينة يتمتعون بخبرة عملية عالية في مجالات أعمالهم، وقد توزعت بين الفئات المختلفة؛ حيث أتت نسبة الأفراد الذين تتراوح مدة الخدمة لديهم في منظمات الأعمال من 5 إلى 10 سنوات في المرتبة الأولى بنسبة (52.4%)، من إجمالي العينة المستهدفة، وبالمقابل نجد أن نسبة الأفراد الذين تتراوح مدة خدمتهم في العمل من سنة إلى 5 سنوات في المرتبة الثانية، بنسبة بلغت (25.7%) من إجمالي عينة الدراسة، فيما حلت ثالثًا نسبة الأفراد الذين تتراوح مدة خدمتهم في العمل نفسه من 10 سنوات فأكثر؛ حيث بلغت (16.6%)، من إجمالي العينة المستهدفة. أما بالنسبة للعينة المستهدفة من قطاع الأعمال السياحية في مدينة عدن والتي أتت أخيرًا فهي نسبة أفراد العينة الذين مدة خبرتهم أقل من سنة؛ حيث بلغت (5.3%). ومما سبق نجد أن أفراد العينة يسهمون في إعطاء وصف دقيق لإجاباتهم؛ لما لديهم من خبرة جيدة في مجال العمل بجانب التحصيل العلمي

ثالثاً- وصف وتشخيص آراء عينة البحث حول متغيرات البحث:

تم تصنيف نتائج إجابات المبحوثين بحسب وسطها الحسابي إلى (مرتفعة جداً، مرتفعة، متوسطة، منخفضة، منخفضة جداً) حيث تم توزيع مدى الدرجات 5-1=4 على خمسة خيارات، حيث يبلغ طول كل مستوى(5/4) =0.80 فيصبح كل مستوى بدرجة موافقة محدده (منخفضة جداً، منخفضة، متوسطة، مرتفعة، مرتفعة جداً) وسيقوم الباحث باستعراض نتائج إجابات أفراد العينة على متغيرات الدراسة وتحليلها ومناقشتها بناءً على مستويات درجة الموافقة (المحك المعتمد في الحكم على درجة الأداء) على كل فقرات الاستبيان، وأيضاً على إجمالي فقرات كل بعد (متغير) على حدة في الآتي:

1- وصف وتشخيص متغيرات الدراسة:

جدول رقم (6): يوضح التحليل الوصفي للمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
النظام السياسي	**4.03**	**0.73**	**%81**	مرتفعة
الاستقرار السياسي	**4.01**	**0.82**	**%80**	مرتفعة
السياسة الخارجية	**3.90**	**0.84**	**%78**	مرتفعة
العلاقات الخارجية	**3.82**	**0.86**	**%76**	مرتفعة
نشاط منظمات الأعمال السياحية	**3.71**	**0.96**	**%74**	مرتفعة
الوظائف والإستراتيجيات	**3.79**	**0.88**	**%76**	مرتفعة
المتغير المستقل: المتغيرات السياسية	**4.03**	**0.73**	**%81**	مرتفعة
المتغير التابع: أداء منظمات الأعمال السياحية	**4.01**	**0.82**	**%80**	مرتفعة

يتبين من الجدول(6) أن جميع متوسطات الإحصاءات الوصفية لفقرات متغيرات الدراسة، تشير إلى درجة عالية من الموافقة؛ حيث تقع ما بين (3.41 – 4.20)، وهو المستوى المرتفع بحسب مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات استمارة الاستبانة بدرجة مرتفعة. وهذا يدل على التقارب في قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن كل فقرة من فقرات هذه الابعاد، أي لا توجد اختلافات في وجهات نظر أفراد العينة تجاه عبارات هذه الأبعاد. وتبين النتائج أيضًا التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير المتغيرات السياسة (المتغيرات المستقلة) تجاه أداء المنظمات السياحية (المتغير التابع) في الجمهورية اليمنية، بجميع فقراتها، وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد العينة في مستوى هذه المتغيرات.

رابعاً- اختبار صحة الفرضيات

يُعرِض هذا المبحث المنهجية التي استُخدِمت للتحقق من فرضيات الدراسة، بما ينسجم مع أسلوب اختبارها، ويمكن التحقق من صحة فرضيات الدراسة، بالبيانات التي جُمِعت من عينة الدراسة.

لذا استُخدِم اختبار (**F**) تحليل الانحدار لتحديد مستوى الدلالة الإحصائية بين أثر المتغير المستقل المتغيرات السياسية (الداخلية)، المتمثل بـ: **النظام السياسي، والاستقرار السياسي**، (والخارجية)، المتمثل بـ: **السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية** على المتغير التابع أداء منظمات الأعمال السياحية (**نشاط منظمات الأعمال السياحية، والوظائف والاستراتيجيات**). بحيث تكون قاعدة القرار بقبول الفرض البديل، إذا كانت مستوى دلالة الاختبارات السابقة الذكر (**Sig**) أقل من مستوى المعنوية (**0.05**) وبمستوى ثقة (**95 %**)، أما إذا كانت (**Sig**) أكبر من مستوى المعنوية (**0.05**) يُقبَل الفرض العدم (الذي يدل على أنه لا يوجد أثر للمتغير المستقل في المتغير التابع).

واعتُمِد على معامل التحديد (R-2) للتعرف على قدرة الأنموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات، واعتُمِد على قيمة بيتا (**B**) لمعرفة التغير المتوقع على المتغير التابع بسبب التغير في المتغير المستقل. وأيضًا اعتُمِد على اختبار **D.W** (دربن واتسون) لمعرفة مشكلة الارتباط الذاتي، ويُقبَل الفرض العدمي (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي)؛ أي يوجد استقلالية للبواقي، من الآتي:

2 < D.w < 4 – du

du < D.w < 2

1- الأنموذج العام المستهدف لاختبار فرضيات الدراسة:

ويمكن تمثيل الأنموذج المستهدف تقديره لاختبار فرضيات الدراسة، في المعادلة الآتية:

$$Y_i = B_0\ a + B_1\ X_i + u_t \ldots\ldots(1)$$

حيث إن:

Y : المتغير التابع: (**أداء منظمات الأعمال السياحية**).

X : المتغير المستقل: (**المتغيرات السياسية**) يتفرع منه (النظام السياسي **A**)، (الاستقرار السياسي **S**)، (السياسة الخارجية **G**)، (العلاقات الدولية **D**).

B : المعلمة (معامل الانحدار، ومعلمة الثابت).

a : الثابت.

u : البواقي أو حد الخطأ (المتغير العشوائي).

2- نتائج تقدير علاقة التأثير لفرضيات الدراسة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل متغير بمفرده (النظام السياسي A، الاستقرار السياسي S، السياسة الخارجية G، العلاقات الدولية D، العمليات M)، في أداء منظمات الأعمال السياحية (Y) عند مستوى معنوية 5%

جدول (7) نتائج اختبار أثر أبعاد المتغيرات السياسية في أداء منظمات الاعمال السياحية

المتغير التابع: أداء منظمات الاعمال السياحية (Y)								حجم العينة : 187
معاملات الانحدار				تحليل التباين		ملخص النموذج		D.W
Sig	T	β	Y	Sig	F	R^{-2}	R^2	
0.006	2.769	0.395	A	0.006	7.665	0.040	0.035	1.860
0.000	10.01	0.615	S	0.000	100.19	0.348	0.351	1.876
0.000	13.03	0.744	G	0.000	169.74	0.476	0.479	2.072
0.000	16.41	0.803	D	0.000	269.37	0.591	0.593	1.985
قيمة T الجدولية 1.96				قيمة F الجدولية 3.04		dl=1.748	du=1.789	

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات (spss)

ومما تقدم في الجدول (7) ومن خلال نتائج اختبار الفرضيات في أداء منظمات الأعمال السياحية، وهذا ما فسرته معادلات الانحدار للأبعاد وكما يأتي:

1- نتائج اختبار الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات السياسية الداخلية (النظام السياسي) على أداء منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية.

$$Y_i = B_0\ a + B_1\ A + u_t \ldots\ldots(2)$$

$$Yi = 2.153 + 0.395 + u\ t \ldots\ldots(2)$$

يبين الجدول أن معامل الارتباط بلغ (**35%**)، الذي يدل على العلاقة الموجبة بين المتغير المستقل الأول (النظام السياسي) والمتغير التابع (أداء منظمات الأعمال السياحية)، كما أن قيمة معامل التحديد بلغت (**0.40**)؛ مما يشير إلى أن (**40.%**) من التباين في أداء منظمات الأعمال السياحية، الذي يمكن تفسيره بالتباين في النظام السياسي، بشرط ثبات جميع المتغيرات الأخرى، بالإضافة إلى حد الخطأ.

ومن جانب آخر، تشير النتائج إلى أن هناك أثرًا للمتغير المستقل الأول (النظام السياسي) على المتغير التابع (أداء منظمات الأعمال السياحية) في الجمهورية اليمنية، ذا دلالة إحصائية معنوية؛ إذ أن قيمة اختبار **F** المحسوبة بلغت **(7.665)**، وتُعدُّ هذه القيمة أكبر من قيمة هذا الاختبار الجدولية، كما أنها تتسم بمعنوية كلية ملائمة على وفق إحصائية هذا الاختبار عند مستوى معنوية **5%.**

مما يعني إمكانية الاعتماد على أنموذج الانحدار الكلي، وكذلك إمكانية تعميم نتائج العينة على المجتمع. بالمقابل يشير معامل الانحدار إلى أن قيمة **β** للمتغير المستقل الأول قد بلغت **(.395)**، وبلغت قيمة اختبار **T** المحسوبة **(T=2.769)**، وهي أكبر من قيمة هذا الاختبار الجدولية، وبمستوى معنوية **(Sig=0.006)**، وهي أقل من مستوى **5%**، وهذا يدل على معنوية معامل الانحدار لهذا المتغير.

وطالما أن معامل الانحدار لمتغير النظام السياسي، إشارته موجبة، دلَّ ذلك على وجود تأثير موجب في الاتجاه نفسه للنظام السياسي على نشاط منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية. ومن الجدول ذاته أيضًا، نجد أن قيمة اختبار **(D.W)** المحسوبة في منطقة الحسم = ***(du < D.w < 2):*** ***(1.78 < 1.860< 2)***؛ مما يعني ذلك أن معادلة الانحدار تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي على وفق اختبار***D.W***.

بناءً على ما سبق من تحليل لا نستطيع قبول الفرضية العدمية، التي تنص على أنه لا توجد علاقة أثر بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

لذا نقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للمتغيرات السياسية الداخلية (النظام السياسي) على أداء منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية.

2- نتائج اختبار الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات السياسية الداخلية (الاستقرار السياسي) على أداء منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية.

$$Y_i = B_0\ a + B_1\ S + u_t \ldots\ldots(3)$$

$$Yi = 1.285 + 0.615 + u\ t \ldots\ldots(3)$$

يبين الجدول ذاته أن معامل الارتباط بلغ **(35%)**، الذي يدل على العلاقة الموجبة بين المتغير المستقل الثاني (الاستقرار السياسي) والمتغير التابع (أداء منظمات الأعمال السياحية)، كما أن قيمة معامل التحديد بلغت **(0.348)**؛ مما يشير إلى أن **(35%)** تقريبًا من التباين في أداء منظمات الأعمال السياحية، الذي يمكن تفسيره بالتباين في الاستقرار السياسي، بشرط ثبات جميع المتغيرات الأخرى، بالإضافة إلى حد الخطأ.

ومن جانب آخر، تشير النتائج إلى أن هناك أثرًا للمتغير المستقل الثاني (الاستقرار السياسي) على المتغير التابع (أداء منظمات الأعمال السياحية) في الجمهورية اليمنية، ذا دلالة إحصائية معنوية؛ إذ إن قيمة اختبار **F** المحسوبة بلغت **(100.19)**، وتُعدُّ هذه القيمة أكبر من قيمة هذا الاختبار الجدولية، كما أنها تتسم بمعنوية كلية ملائمة على وفق إحصائية هذا الاختبار عند مستوى معنوية **5%.**

مما يعني إمكانية الاعتماد على أنموذج الانحدار الكلي، وكذلك إمكانية تعميم نتائج العينة على المجتمع.

بالمقابل يشير معامل الانحدار إلى أن قيمة **β** للمتغير المستقل الثاني قد بلغت **(.615)**، وبلغت قيمة اختبار **T** المحسوبة **(T=10.01)**، وهي أكبر من قيمة هذا الاختبار الجدولية، وبمستوى معنوية **(Sig=0.000)**، وهي أقل من مستوى **5%**، وهذا يدل على معنوية معامل الانحدار لهذا المتغير.

وطالما أن معامل الانحدار لمتغير الاستقرار السياسي، إشارته موجبة، دلَّ ذلك على وجود تأثير موجب في الاتجاه نفسه للاستقرار السياسي على أداء منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية.

كما نجد أن قيمة اختبار **(D.W)** المحسوبة في منطقة الحسم = ***(du < D.w < 2): (1.78 < 1.876< 2)***؛ مما يعني ذلك أن معادلة الانحدار تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي على وفق اختبار***D.W***.

بناءً على ما سبق من تحليل لا نستطيع قبول الفرضية العدمية، التي تنص على أنه لا توجد علاقة أثر بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

لذا نقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للمتغيرات السياسية الداخلية (الاستقرار السياسي) على أداء منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية.

3- نتائج اختبار الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات السياسية الخارجية (السياسة الخارجية) على أداء منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية.

$$Y_i = B_0\ a + B_1\ G + u_t \ldots\ldots(4)$$

$$Yi = 0.847 + 0.744 + u\ t \ldots\ldots(4)$$

نلاحظ من الجدول(7) أن معامل الارتباط بلغ **(47.9%)**، الذي يدل على العلاقة الموجبة بين المتغير المستقل الثالث (السياسة الخارجية) والمتغير التابع (أداء منظمات الأعمال السياحية)، كما أن قيمة معامل التحديد بلغت **(0.476)**؛ مما يشير إلى أن **(48%)** من التباين في منظمات الأعمال السياحية، يمكن تفسيره بالتباين في السياسة الخارجية، بشرط ثبات جميع المتغيرات الأخرى، بالإضافة إلى حد الخطأ.

ومن جانب آخر، تشير نتائج الجدول إلى أن هناك أثرًا للمتغير المستقل الثالث (السياسة الخارجية) على المتغير التابع (أداء منظمات الأعمال السياحية) في الجمهورية اليمنية، ذا دلالة إحصائية معنوية، إذ إن قيمة اختبار **F** المحسوبة بلغت **(169.74)**، وتُعدُّ هذه القيمة أكبر من قيمة هذا الاختبار الجدولية، كما أنها تتسم بمعنوية كلية ملائمة على وفق إحصائية هذا الاختبار عند مستوى معنوية **5%.** مما يعني إمكانية الاعتماد على أنموذج الانحدار الكلي، وكذلك إمكانية تعميم نتائج العينة على المجتمع.

بالمقابل يشير معامل الانحدار إلى أن قيمة **β** للمتغير المستقل الثالث قد بلغت **(.744)**، وبلغت قيمة اختبار **T** المحسوبة **(T=13.03)**، وهي أكبر من قيمة هذا الاختبار الجدولية، وبمستوى معنوية **(Sig=0.000)**، وهي أقل من مستوى **5%**، وهذا يدل على معنوية معامل الانحدار لهذا المتغير.

وطالما أن معامل الانحدار لمتغير السياسة الخارجية إشارته موجبة، دلَّ ذلك على وجود تأثير موجب في الاتجاه نفسه للسياسة الخارجية على نشاط منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية. ومن الجدول أيضًا، نجد أن قيمة اختبار دربن واتسون(**D.W**) المحسوبة في منطقة الحسم: ***(du < D.w < 4 – du) = (2 < 2.072 < 2.22)***؛ مما يعني ذلك أن معادلة الانحدار تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي على وفق اختبار ***D.W***.

بناءً على ما سبق من تحليل لا نستطيع قبول الفرضية العدمية، التي تنص على أنه لا توجد علاقة أثر بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

لذا نقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للمتغيرات السياسية الخارجية (السياسة الخارجية) على أداء منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية.

4- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات السياسية الخارجية (العلاقات الدولية) على أداء منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية.

$$Y_i = B_0\ a + B_1\ D + u_t \ldots\ldots (5)$$

$$Yi = 0.676 + 0.803 + u\ t \ldots\ldots (5)$$

يبين الجدول (7) أيضًا أن معامل الارتباط بلغ **(59.3%)**، الذي يدل على العلاقة الموجبة بين المتغير المستقل الرابع (العلاقات الدولية) والمتغير التابع (أداء منظمات الأعمال السياحية)، كما أن قيمة معامل التحديد بلغت **(0.591)**، مما يشير إلى أن **(59.1%)** من التباين في منظمات الأعمال السياحية، الذي يمكن تفسيره بالتباين في العلاقات الدولية، بشرط ثبات جميع المتغيرات الأخرى، بالإضافة إلى حد الخطأ.

ومن جانب آخر، تشير النتائج إلى أن هناك أثرًا للمتغير المستقل الرابع (العلاقات الدولية) على المتغير التابع (أداء منظمات الأعمال السياحية) في الجمهورية اليمنية، ذا دلالة إحصائية معنوية، إذ إن قيمة اختبار **F** المحسوبة بلغت **(269.37)**، وتُعدُّ هذه القيمة أكبر من قيمة هذا الاختبار الجدولية، كما أنها تتسم بمعنوية كلية ملائمة على وفق إحصائية هذا الاختبار عند مستوى معنوية **5%.** مما يعني إمكانية الاعتماد على أنموذج الانحدار الكلي، وكذلك إمكانية تعميم نتائج العينة على المجتمع.

بالمقابل يشير معامل الانحدار إلى أن قيمة **β** للمتغير المستقل الرابع قد بلغت **(.803)**، وبلغت قيمة اختبار **T** المحسوبة **(T=16.41)**، وهي أكبر من قيمة هذا الاختبار الجدولية، وبمستوى معنوية **(Sig=0.000)**، وهي أقل من مستوى **5%**، وهذا يدل على معنوية معامل الانحدار لهذا المتغير. وطالما أن معامل الانحدار لمتغير العلاقات الدولية إشارته موجبة، دلَّ ذلك على وجود تأثير موجب في الاتجاه نفسه للعلاقات الدولية على نشاط منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية. ومن الجدول ذاته أيضًا، نجد أن قيمة اختبار دربن واتسون(**D.W**) المحسوبة في منطقة الحسم = ***(1.78 < 1.985< 2) (du < D.w < 2):***؛ مما يعني ذلك أن معادلة الانحدار تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي على وفق اختبار ***D.W***.

بناءً على ما سبق من تحليل لا نستطيع قبول الفرضية العدمية، التي تنص على أنه لا توجد علاقة أثر بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

لذا نقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للمتغيرات السياسية الخارجية (العلاقات الدولية) على أداء منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية.

المبحث السادس- الاستنتاجات والتوصيات

أولًا- الاستنتاجات:

1. بينت الدراسة أن جميع تعريفات علم السياسة، لا تختلف بحد ذاتها، فهي تتفق بدراسة السلطة داخل الجماعات المنظمة من جانب وإرشاد هذه الجماعات من جانب آخر؛ لذا تُعد السياسة علم القوة والنفوذ.

2. يُعد النظام السياسي الفعال في أي بلد (ومنها اليمن)، مؤشرًا للحكم على مستوى الأداء الفعلي للجهاز السياسي فيها، ومنه يُحكم على أداء منظمات الأعمال السياحية إيجابًا أو سلبًا.

3. نجد أن الاستقرار السياسي في أي بلد يُعدُّ مؤشرًا مهمًّا في نجاح النظام السياسي للدولة، فضلًا عن ذلك أن الاستقرار السياسي يسهم في نهوض القطاع الاقتصادي وتطوره وازدهاره بما فيه قطاع الأعمال السياحية.

4. بينت الدراسة أن العلاقات الدولية في العصر الراهن ضرورة حتمية لكل الدول من خلال الاعتماد المتبادل بينهن، فالعلاقات الدولية المستقرة لأي بلد تسهم في استقرار أداء منظمات الأعمال.

5. تُعبر السياسة الخارجية لأي بلد عن رؤى الشعب وما يدور في محيطه الداخلي والخارجي من أحداث حقيقية أو متغيرات خارجية، كما أن انفراد الدولة باتخاذ قراراتها قد تمثل قيودًا عليها؛ لأن المتغيرات الخارجية تعكس نفسها بقوة على الأوضاع الداخلية للبلد، وهذ يؤثر في أداء منظمات الأعمال، إضافة إلى أنَّ هذا البعد من أكثر الأبعاد التي لها تأثير في منظمات الأعمال السياحية في الجمهورية اليمنية، وهذا ما وضحته نتائج الدراسة الميدانية.

6. نستنتج من الدراسة أن الدولة التي تمتلك منظمات أعمال معاصرة؛ فإنها تمتلك قاعدة اقتصادية متينة؛ وذلك من خلال مواكبة هذه المنظمات عمليات التغير والتكيف للمتغيرات السياسية المستمرة والمتواصلة.

7. نجد أن نجاح منظمات الأعمال السياحية واستمرارها في تحقيق أهدافها يتوقف على مدى ملاءمتها وتكيفها مع المتغيرات السياسية التي تتصف في كثيرًا من الأحيان بالتُعدد والتباين، كما تتحقق أهداف منظمات الأعمال من خلال تحقيق التناسق والتكامل بين وظائف المنظمة من جانب، وتكيفها مع المتغيرات من جانب آخر.

8. نستنتج من اختبار فرضية الدراسة الأولى نجد أن النظام السياسي في الجمهورية اليمنية يؤثر إيجابًا في كفاءة منظمات الأعمال السياحية وفاعليتها نحو تحقيق أهدافها؛ وذلك بالتكيف مع التشريعات الصادرة من هذا النظام، وعلى أساس ذلك قُبِلت هذه الفرضية.

9. قُبِلت فرضية الدراسة الثانية، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية إيجابية بين الاستقرار السياسي في اليمن وأداء منظمات الأعمال السياحية؛ وذلك لأن الاستقرار السياسي في أي بلد يسهم في رفع أداء منظمات الأعمال السياحية.

10. نستنتج وجود علاقة معنوية بين المتغيرات السياسية في اليمن، المتمثلة بالسياسة الخارجية كمتغير مستقل وأداء منظمات الأعمال السياحية في اليمن كمتغير تابع، وهذا يدل على وجود علاقة موجبة بين هذين المتغيرين؛ وذلك من اختبار فرضية الدراسة الثالثة، وعليه قُبِلت هذه الفرضية.

11. من نتائج اختبار فرضية الدراسة الرابعة، نجد أن هناك علاقة معنوية مرتفعة بين المتغيرات السياسية في اليمن، المتمثلة في العلاقات الدولية كمتغير مستقل وأداء منظمات الأعمال السياحية في اليمن كمتغير تابع، وهذا يدل على وجود علاقة إيجابية موجبة بين هذين المتغيرين، وفي ضوء ذلك قُبِلت هذه الفرضية.

ثانيًا- التوصيات: استنادًا إلى استنتاجات الدراسة، توصي الدراسة بالآتي:

1. حصر أهم المتغيرات السياسية التي تعيق أداء منظمات الأعمال السياحية في اليمن، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة بما يتوافق وأداء نشاطها.

2. ضرورة السعي الجاد لتوفير الأمن والاستقرار السياسي بوصفه أحد المتغيرات التي أثرت في أداء منظمات الأعمال السياحية في اليمن، مع ضرورة التحديث المستمر لهذه المنظمات بما يلبي جميع احتياجات العملاء، وإعادة بناء ما دمرته الحرب.

3. يجب على صانع القرار السياسي الخارجي توطيد العلاقات الجيدة مع الدول الخارجية للمصالح الاقتصادية الوطنية، ومن ثمَّ تصحيح الصورة السيئة المأخوذة عن اليمن بإقامه علاقات جديدة تعكس تلك الرؤية.

4. إعادة النظر في بعض مواد قانون السياحة والقرارات اللوائح التنفيذية المنظمة لأعمال منظمات الأعمال السياحية؛ كونها تتسم بالجمود وعدم مواكبتها التغيرات الحاصلة.

5. طالما أن هناك تأثيرًا للمتغيرات السياسية في أداء منظمات الأعمال السياحية توصي الدراسة الجهات الحكومية الاهتمام بمنظمات الأعمال السياحية؛ لما لها من أهمية إيجابية ملموسة تجاه اقتصاد البلد.

6. يجب على القائمين في قطاع السياحة وضع إستراتيجية عُليا للسياحة تتكون من عدد من الإستراتيجيات المرتبطة بقطاعات السياحة عمومًا، والإدارة العامة لتنظيم أعمال منظمات الأعمال السياحية خصوصًا، وإعطائها جميع التسهيلات لممارسة مهامها.

7. يجب على منظمات الأعمال السياحية أن تنقل صورة إيجابية عن مدينة عدن خاصة، وما تحتويه من مقومات سياحية مختلفة على الرغم من كل الظروف التي تواجهها.

قائمة المراجع والمصادر

أولًا- الكتب:

1- الأنصاري، آسيا محمد أمام، وإبراهيم خالد عواد (2002)، ***إدارة المنشآت السياحية***، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان.

2- السيد عليوة (2000)، ***أصول العلاقات الدولية***، كلية التجارة، جامعة حلوان، القاهرة.

3- الحواري، مثنى علي، وإسماعيل محمد علي الدباغ (2000)، ***مبادئ السفر والسياحة***، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، عمان.

4- الدبار، محمد الدبار (2019)، ***أبعاد السياسة الخارجية***، دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات.

5- الرواف عثمان، نظام بركات، محمد الحلوة، (1989)، ***مبادئ علم السياسة، المؤسسات السياسية***، دار الكرمل للنشر، الطبعة الثالثة، الرياض.

6- السيد علي، محمد أمين (1998)، ***إدارة الفنادق ورفع كفاءتها الإنتاجية***، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان.

7- السيسي، ماهر عبد الخالق (2000)، ***شركات السياحة والسفر***، مطابع الولاء الحديثة، الطبعة الأولى، القاهرة.

8- الشيب هاني، رضوان يحيى (2017)، ***مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية***، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، ألمانيا.

9- العدوي، محمد أحمد (2012)، ***مبادئ علم السياسة، دراسة الدول والنظم السياسية***، دار الزهراء، الطبعة الأولى، الرياض.

10- العدوي، محمد أحمد (2013) ***النظم السياسية في الخليج والجزيرة قضايا معاصرة***، دار الزهراء، الطبعة الثانية، الرياض.

11- الطاهر، نعيم الطاهر، سراب الياس (2001)، ***مبادئ السياحة***، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان.

12- الكبسي أحمد محمد، حسن سليمان، منصور الزنداني (2007)، ***مبادئ العلوم السياسية***، الأمين للنشر والتوزيع، ط1، صنعاء.

13- بركات نظام، محمد الحلوة، عثمان الرواف (1989)، ***مبادئ علم السياسة***، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط3، الرياض.

14- عبد المعطي علي، محمد علي محمد(1985)، ***تطور النظريات السياسية***، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

15- ديفرجية، موريس (1984)، ***المدخل إلى علم السياسة***، ترجمة د. جمال الأتاشي وسامي الدروبي، دمشق، دار دمشق للنشر والتوزيع في الأقطار العربية.

16- سيفين تانسي، نايجل جاكسون (2016)، ***أساسيات علم السياسة***، نقله إلى العربي، د. محيي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا.

17- شمطو، سمير خليل شمطو(2017)، ***إدارة وكالات السياحة والسفر***، دار الكتب والوثائق العراقية، الطبعة الأولى، بغداد.

18- صعب، حسن (1966)، ***علم السياسة***، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، بيروت.

19- غالي بطرس، حمود عيسى(1998)، ***المدخل إلى علم السياسة، السياسة الخارجية***، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة 10القاهرة.

20- فهمي، عبد القادر محمد (2001)، ***نظرية السياسة الخارجية***، الإدارة العامة للمكتبات، الحديدة.

21- محمد، حمد جاسم (2016)، ***الحكم الرشيد ومستقبل التنمية البشرية في العراق***، مركز الفرات، بدون طبعة، العراق.

22- مقلد، إسماعيل صبري (1991)، ***العلاقات السياسية الدولية***، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الثانية، القاهرة.

23- نافعة، حسن (2002)، ***مقدمة في علم السياسة، الأيدولوجيات والأفكار والنظم السياسية***، بدون معلومات نشر.

24- هلال علي الدين، نيفين مسعد(1999)، ***النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير***، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

25- يحياوي، هادية (2015)، ***مدخل لعلم السياسة***، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس.

ثانيًا- المجلات العلمية والدوريات:

26- الناصر دريد وطارق كاكه (2017)، ***العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي في الدول متعددة القوميات***، دراسة مقارنة، العراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد (3).

27- الدباغ، زياد سمير (2011)، ***دراسة في النظام السياسي السويسري***، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، مجلة أبحاث التربية الأساسية، المجلد (11)، العدد (1).

28- المطوري، أحمد جاسم (2011)، ***مدى توافر مؤشرات الحكم الرشيد أثرها على النمو الاقتصادي والخليج***، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، مجلة الاقتصادي والخليجي، العدد (19).

29- بوعافية، محمد صالح (2016)، ***الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات***، الجزائر، جامعة قاصدي رباح، ورقلة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد(15).

30- شافي، بدر حسين (2016)، ***اتجاهات وإمكانات إعادة الاستقرار في العالم العربي*** (مصر نموذجًا)، مجلة دراسات شرق أوسطية، يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، بنسبة 20، لعدد (75).

31- نور الدين، باسم أحمد (2016)، ***المتغيرات الدولية المعاصرة وانعكاساتها على سيادة الدول***: دراسة منشورة في مجلة جامعة البعث، المجلد(38) العدد(15).

ثالثًا- المراجع الرسمية:

32-***قانون السياحة***، رقم (22)، لسنة 2009م.

33-وزارة السياحة، ***مشروع الخطة الخمسية الرابعة للتنمية والتخفيف من الفقر***(2011-2015م)، لقطاع السياحة، صنعاء.

34-وزارة السياحة، ***اللائحة التنظيمية لشركات ووكالات السياحة والسفر***، الموقع الرسمي للوزارة www.yementourism.com/gov/

رابعًا- الرسائل العلمية:

35-أحمد، إحسان سليمان (2017)، ***التسويق السياحي وأثره في أداء شركات ووكالات السياحة والسفر***، رسالة ماجستير في السياحة، جامعة شندي، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، قسم السياحة والفنادق.

36- الخريشا، ناصر نايف حديثة (2017)، ***التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن***، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

37-الطيب، بته الطيب (2012)، ***دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي***، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

38-العزاني، إبتهال عوض أحمد محفوظ (2013) ***دور قطاع السياحة في زيادة وتنويع مصادر الدخل القومي في اليمن***، اطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة عدن، غير منشورة.

39-الغرباني، نجيب علي عبد الله (2002)، ***السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية***، دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار (1990-2000م)، مركز عبادي للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2002م.

40-بوراس، عبد القادر(2005)، ***نظرية السيادة المحدودة في مفهوم حق أو واجب التداخل الإنساني***، مذكرة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، جامعة سعد حلب بالبليدة، كلية الحقوق.

41-حناشي، أميرة (2008)، ***مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة***، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة منثوري، كلية الحقوق، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية.

42-سليمان، مصعب جمال أحمد (2017)، ***التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين***، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العلياء، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين.

43- سليطين، سوميا على (2007)، ***الإدارة الإستراتيجية وأثرها في رفع أداء منظمات الأعمال*** " دراسة ميدانية على المنظمات الصناعية في الساحل السوري" رسالة ماجستير، جامعة تشرين.

44- صبري، داليا خالد (2010)، ***العوامل الحرجة في التخطيط الإستراتيجي وأثرها على أداء المنظمة***: رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية إدارة الأعمال.

خامسًا- مواقع إنترنت:

45- إسماعيل، حسن علي، 2008م ***الحكم الرشيد وعناصره الرئيسية***، سلسلة إصدارات التنمية السياسية (قضايا ومفاهيم نظرية) قدمت هذه الورقة البحثية وصدرت تحت رقم (7)، السنة الأولى، معهد البحرين للتنمية السياسية، الطبعة الأولى، متاح في: - http:www.undp.org

46- الشاهر شاهر إسماعيل، تاريخ النشر، 2016/8/31م، ***الاستقرار السياسي، معاييره ومؤشراته***، *مؤسسة دام برس الإعلامية*، متاح في: http:// WWW.dampress.net /mobile? Page= show det& cattegorr- id= 48& id=73497

47- خضير صدام إبراهيم، ***الحوكمة والإصلاح السياسي***، *الموسوعة الجزائرية للدراسات*، متاح في: www.politics-dz.com

48- سمارة حمود سمارة، نوفمبر2019م، ***الاقتصاد في خدمة السياسة***، مأخوذ من موقع الخليج، متاح في: www.alkhaleeg.ae

49- سليمان، رائد نائف حاج، ***الاستقرار السياسي ومؤشراته***، متاح في: http: www. Ahewar org /debat / show.

50- صالح، ناصر صالح، تاريخ النشر، 2019/9/6م، ***عدم الاستقرار السياسي المفهوم والمؤشرات***، دراسة سياسية، المعهد المصري للدراسات، متاح في: www.eipss-eg.org

51- مكاوي، بها الدين،2017/12/25م، ***الاستقرار السياسي***، متاح في الموقع الرسمي للدكتور بها الدين مكاوي http:bahamakkawi.com/politicalStability:

52- ويكيبيديا، ***الموسوعة الحرة***، متاح في: https://ar.w:kipedia.org/w/index.php?title =41127594